

تأثير السياسات النفطية في بحر الصين على العلاقات الصينية - اليابانية

إعداد: الباحث / حسين محمد جواد

العلاقات الدولية والسياسية والدبلوماسية / الجامعة الإسلامية في لبنان

E-mail: Jawad-h62@hotmail.com | <https://orcid.org/0009-0001-4037-5259>

<https://doi.org/10.70758/elqarar/6.16.4>

إشراف: الأستاذ الدكتور / علي أحمد خليفة / الجامعة اللبنانية

تاريخ النشر: 2025/4/15	تاريخ القبول: 2025/3/25	تاريخ الاستلام: 2025/3/16
------------------------	-------------------------	---------------------------

للاقتباس: جواد، حسين محمد، تأثير السياسات النفطية في بحر الصين على العلاقات الصينية - اليابانية، إشراف أ.د. علي أحمد خليفة، المجلد السادس، العدد 16، السنة الثانية، 2025، ص-ص 85-122.

<https://doi.org/10.70758/elqarar/6.16.4>

ملخص

تناولت الدراسة تأثير السياسات النفطية الصينية في بحر الصين والاطلاع على أبعاد السياسات النفطية الصينية ومدى تأثيرها على العلاقات الصينية اليابانية من خلال التنافس في بحر الصين الجنوبي والصراعات بين اليابان والصين في بحر الصين الشرقي في ظل الصعود الصيني.

استعرضت الدراسة أيضاً أهمية أمن الطاقة في العلاقات الصينية اليابانية، انطلاقاً من مساعي البلدين لتنفيذ الخطط التنموية الشاملة والطموحة، وركزت على التنافس الصيني الياباني لتأمين النفط واستمرار النمو الاقتصادي، وصولاً إلى السياسات المتبعة لحماية خطوط الإمدادات الطاقوية في بحر الصين الجنوبي الذي يُعتبر طريق عبور ناقلات النفط إلى الصين بالإضافة إلى أنه معبر أكثرية الصادرات الصينية إلى الأسواق العالمية. كما تناولت أهمية الجزر في بحر الصين انطلاقاً من استراتيجية عقد اللؤلؤ التي اتبعتها الصين في إطار تأمين وحماية خطوط الإمدادات النفطية.

بيّنت الدراسة أهمية بحر الصين من خلال ما يحتوي من الموارد الطاقوية، وقد زادت من أطماع الصين في البحر، في ظل التخوف والقلق من الدول المجاورة التي وجدت في الولايات المتحدة ملاذاً لحمايتها من الخطر الصيني. وهذا ما أدى إلى زيادة حدة التوتر في المنطقة، وكان له تأثير في العلاقات الصينية-اليابانية.

الكلمات المفتاحية: السياسات النفطية، بحر الصين، العلاقات الصينية-اليابانية.

The Impact of Oil Policies in the China Sea on Sino-Japanese Relations

Author: Hussein Mohamad JAWAD

International relations, politics and diplomacy / Islamic University of Lebanon

E-mail: Jawad-h62@hotmail.com | <https://orcid.org/0009-0001-4037-5259>

<https://doi.org/10.70758/elqarar/6.16.4>

Superviser: Prof. Dr. / Ali Ahmed Khalifa / Lebanese University

Received : 16/3/2025

Accepted : 25/3/2025

Published : 15/4/2025

Cite this article as: JAWAD, Hussein Mohamad, Title The Chinese rise towards change in the international system; Superviser Prof. Dr. Ali Ahmed Khalifa, ElQarar Journal for Peer-Reviewed Scientific Research, vol 6, issue 16, 2025, pp. 85-122. <https://doi.org/10.70758/elqarar/6.16.4>

Abstract

The study examined the impact of Chinese oil policies in the China Sea and analyzed the dimensions of these policies and their impact on Sino-Japanese relations. It focused on the competition in the South China Sea and the conflicts between Japan and China in the East China Sea, particularly in the context of China's rise.

The study also investigated the importance of energy security in Sino-Japanese relations, given both countries' efforts to implement comprehensive and ambitious development plans. It highlighted the Sino-Japanese competition to secure oil resources and sustain economic growth, as well as the policies adopted to protect energy supply lines in the South China Sea, which is a transit route for oil tankers bound for China and a conduit for the majority of Chinese exports to global markets. The study also discussed the importance of the islands in the South China Sea, based on China's "string of pearls" strategy to secure and protect its oil supply lines.

Additionally, the study highlighted the importance of the China Sea, given its energy resources. This has intensified China's ambitions in the region and concerns among neighbors that have sought protection from the United States against perceived Chinese threats. This has escalated regional tensions and impacted Sino-Japanese relations.

Keywords : Oil policies, China Sea, Sino-Japanese relations.

المقدمة

يشهد العالم في الوقت الراهن تحولاً في ميزان القوة الاقتصادية العالمي من الغرب إلى الدول ذات الاقتصادات الناشئة والدول المصدرة للنفط. كما أننا نشهد في الوقت نفسه تحولاً في الثروة باتجاه الدول المنتجة للطاقة نتيجة لصعود الاقتصادات الناشئة.

كانت تقوية الصين وتحديدها هدفاً أمريكياً، لكن هذا المبدأ الذي سارت عليه أميركا لأربعة عقود، قد تغير إلى النقيض، فقد أقدمت الولايات المتحدة وحلفاؤها على حظر تصدير التكنولوجيا المتطورة إلى الصين، وفرض تعرفات جمركية على صادراتها، وقيود على استثماراتها، بعد أن اتضح للحلفاء الغربيين أنها صارت مناهضة لهم علناً، بل تسعى لأن تكون قطباً مكافئاً لهم.

بعد انتهاء الحرب الباردة، تغيرت الكثير من المعطيات الجيوستراتيجية للعلاقات الدولية، ما أثر على دور النفط في العلاقات الدولية، فقد ازداد الطلب على استهلاك النفط في الأسواق العالمية. فبعدما كان الجزء الأكبر من إمدادات النفط يتجه صوب الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية واليابان أخذت تلك الإمدادات تتجه بشكل أكبر إلى الصين والهند والأسواق الناشئة وفي الشرق الأوسط أيضاً.⁽¹⁾

انطلقت الصين من فلسفة الزعيم الصيني (دينج شياو بنج) الذي رفع راية الانفتاح والإصلاح عام 1998، وتتخلص فلسفته (لا يهم إذا كان القط رمادياً أو أسوداً المهم أن يلتهم الفئران وأن المهم ليس الاشتراكية أو الرأسمالية، المهم هو زيادة الإنتاج، وتحقيق الرخاء الاقتصادي، ومن ثم رفاهية الشعب).⁽²⁾

من جهة أخرى، تُعتبر اليابان من البلدان التي تعتمد على النفط والغاز المستورد وبحوالي 80% من احتياجاتها للطاقة، وهو ما يجعل اقتصادها الصناعي عرضة لتقلبات السوق، وفي هذا الإطار يوضح المعلق الاقتصادي الياباني (يوتيشي فاناباشي) في صحيفة (أساهي شيمبون) اليابانية قائلاً: « سنتصارح فيما بيننا حول نفط الشرق الأوسط، وأعني الصين والهند واليابان»، ويوضح أن فرص الصين تكون أكبر من فرص اليابان خاصة في المفاوضات مع الدول المنتجة للنفط في العالم وذلك لأن الصين تمتلك حرية أكبر في بيع وإنتاج الأسلحة التي قد تزود بها هذه الدول مقابل الحصول على النفط. على عكس اليابان التي يعمل دستورها على تقييد حركتها في هذا المجال، وبالنتيجة فإن اليابان تجد أن أكبر دولتين تتافسانها على النفط في العالم هما الصين والهند.⁽³⁾

(1) توفيق سعد حقي، التنافس الدولي وضمان أمن الطاقة مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 43، 2011، ص5.

(2) هالة خالد حميد، التوجهات العالمية للصين في القرن الحادي والعشرين، أفريقيا أنموذجاً، مجلة قضايا سياسية، العددان 27-28، 2012، ص113.

(3) حيدر زهير جاسم، الدور الروسي - الصيني المشترك في البحث عن إستراتيجية فاعلة، مجلة العلوم التراثية

تدرك دول المنطقة من جانبها، قيمة وأهمية الاستقرار اللازم لاستمرار الرفاهية الاقتصادية في المنطقة، لذا فإن دول جنوب شرق آسيا ستراعي بدون شك حساسيات الصين السياسية ومصالحها الاقتصادية في المنطقة، وتتكيف مع حقيقة كون بحريتها هي الأقوى في بحر الصين الجنوبي. فضلاً عن ذلك، فإن بحر الصين يكتسب أهميته من خلال كونه الطريق الذي تسلكه الإمدادات النفطية للصين، وممر تجارتها من خلال مضيق ملقا، أضف إلى ذلك في الطرف الآخر حيث الصراع الصيني الياباني في بحر الصين الشرقي. انطلاقاً من ذلك نطرح إشكالية « أهمية بحر الصين في السياسات النفطية الصينية وتأثير ذلك على العلاقات الصينية-اليابانية » وسنحاول في هذه الدراسة الإجابة على التساؤلات التي تطرحها هذه الإشكالية وهي:

1. ما هو التأثير الجيوسياسي لبحر الصين على السياسات الصينية؟
2. كيف تأثرت العلاقات الصينية-اليابانية في ظل الصعود الاقتصادي لكلا البلدين؟
3. ما هي طبيعة السياسات المتبعة في بحر الصين لحماية خطوط الإمداد؟

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من خلال البحث في السياسات الخارجية للصين في ظل الصعود الصيني وحاجة الصين إلى النفط لاستمرار النمو الاقتصادي المتصاعد، وأن بحر الصين هو أهم طرق الإمدادات النفطية بالنسبة للصين كما لليابان، فضلاً عن الصراع والتنافس حول الأحقية في جزر بحر الصين بعد الاكتشافات النفطية والاحتياطات المؤكدة، أضف إلى المنازعات بين البلدين على الحدود البحرية في بحر الصين.

فرضيات الدراسة:

- الإدراك الصيني للنمو الاقتصادي أدى إلى تغيير نمطي في السياسة الخارجية الصينية.
- الصين واليابان من الدول الناشئة وتسعى لزعامة إقليمية.
- بحر الصين طريق الإمدادات النفطية والتجارة الصينية.
- تخشى الولايات المتحدة من الصعود الصيني وتسعى لاحتواء الصين.
- الدول المشاطئة لبحر الصين تُعزز علاقاتها بالولايات المتحدة لأنها تخشى قوة الصين.

منهجية الدراسة:

يعتبر المنهج طريق الوصول إلى الدراسة العلمية الصحيحة وإحدى الوسائل التي لا يقوم البحث بدونها، وستعمد الدراسة إلى استعمال أكثر من منهج واحد لمحاولة الاقتراب من الظاهرة الإشكالية محل الدراسة وتحليلها. وسوف نعتمد في دراستنا على ثلاثة مناهج وهي: التاريخي والوصفي والتحليلي:

- المنهج التاريخي: ويعني تتبع ظاهرة تاريخية وتوثيقها وتفسير الحقائق التاريخية، ويقوم الباحث بإخضاع ما حصل عليه من بيانات وأدلة تاريخية للتحليل النقدي بهدف التعرف على أصلاتها وصدقها. وهذا المنهج ليس لفهم الماضي فقط بل لوضع خطط مستقبلية أيضاً. والأهم عرض المادة التاريخية عرضاً أميناً بعيداً عن الأسلوب الأدبي والربط الموضوعي بين الأحداث.

- المنهج الوصفي: وهو القائم على أساس تحديد خصائص الظاهرة ووصف طبيعتها ونوعية العلاقة بين متغيراتها وأسبابها واتجاهاتها، كما يقوم على تفسير الوضع الحالي وتحديد ظروفه ومتغيراته، وهو ليس مجرد جمع البيانات الوصفية حول الظاهرة بل يتعداها إلى تحليل وتفسير هذه البيانات وتصنيفها وقياسها واستخلاص النتائج منها.

- المنهج التحليلي: حيث يقوم الباحث بدراسة مختلف الإشكاليات العلمية، وهذا المنهج يقوم على ثلاث عمليات وهي: التفسير، النقد، الاستنباط، حيث إن هذه العمليات قد تجتمع جميعها في سياق بحث معين، بحيث تحدد طبيعة البحث ما هي العمليات التي على الباحث اتباعها.

تقسيم الدراسة:

يقسم البحث في هذه الدراسة إلى مقدمة وفصلين وكل فصل إلى مبحثين فإلخاتمة.

في الفصل الأول: سوف نعالج أبعاد السياسات النفطية في بحر الصين حيث نتطرق في المطلب الأول إلى المنازعات الإقليمية البحرية في بحر الصين الجنوبي، ومنه إلى المطلب الثاني لمعالجة الصراع الصيني - الياباني في بحر الصين الشرقي.

في الفصل الثاني: سوف نستعرض أمن الطاقة في العلاقات الصينية اليابانية، حيث إننا في المطلب الأول سنستعرض التنافس الصيني الياباني لتأمين النفط واستمرار النمو الاقتصادي، وفي المطلب الثاني سياسات حماية خطوط الإمدادات الطاقوية في بحر الصين الجنوبي.

الفصل الأول: أبعاد السياسات النفطية في بحر الصين

تهدف الصين بالدرجة الأساس إلى ضمان أمن الإمدادات النفطية والوصول إلى مخزون إستراتيجي من النفط يكفي لسد الحاجة من الطاقة لعدة أيام في ظل اقتصاد ينمو بصورة سريعة للحيلولة دون انهياره وبالتالي نشوء أزمة تهدد الأمن القومي الصيني برمته. إذ يرى صانع القرار الصيني أن الأداة والوسيلة التي تعمل على تحقيق متطلبات هذه الإستراتيجية هي شركات النفط الوطنية الصينية ودفعها إلى الخارج للاستثمار وشراء الحصص ومنافسة الشركات العالمية وبالتالي ضمان إمدادات نفطية من خلال شركات صينية مضمونة في ظل حالات عدم الاستقرار والتقلبات.⁽¹⁾

بدأت اليابان من جانبها، وهي البلد الفقير جداً بمصادر الطاقة، بإعادة النظر في سياسة أمن الطاقة وذلك للحسب من أخطار أزمة نفطية أو من أخطار الاندفاع الجنوني للأسعار العالمية أو من استئثار إحدى الدول بمصادر الطاقة النفطية، وخصوصاً من خطر حدوث نزاع بينها وبين الصين على الغاز.

وضعت وزارة الاقتصاد والتجارة اليابانية إستراتيجية (الطاقة القومية الجديدة) التي تتمحور حول عدة محاور، من أبرزها زيادة معدل إنتاج النفط الياباني أو النفط الذي يعالج في اليابان ويستورد عادة من منتجين يابانيين محليين، فالمطلوب أن تصبح 40% من حاجات النفط محلية حتى عام 2030 بدلاً من 15% في الوقت الراهن. ويتأتى ذلك من خلال تعزيز قدرات الشركات اليابانية على التنافس مع الشركات الأجنبية، إضافة إلى دمج شركتي النفط اليابانيتين (إينيكس) و(تايكوكو) في شركة واحدة لمواجهة التحديات المحتملة في أسواق النفط العالمية.⁽²⁾

إن رغبة الصين في الوصول إلى إمدادات الطاقة في هذه المنطقة ولو باستخدام الوسائل العسكرية يلقى الكثير من المصادقية والذي تجسد من خلال البناء المستمر للقدرات الهجومية الصينية البحرية. إن هذا التوجه للصراع في هذه المنطقة يفرض تحدياً على الصين في ظل مسعاها المستمر إلى إقامة بيئة أمنية مسالمة لكي تتمكن الصين من تحقيق أهدافها وضمان إمداداتها النفطية والوصول إلى مصاف الدول العظمى.⁽³⁾

تصاعدت نزاعات الصين مع دول الجوار لا سيما حول الحدود البحرية وملكية بعض الجزر، وذلك

(1) مردان باهر، إستراتيجية امن الطاقة الصينية ودور شركات النفط الوطنية في تحقيق متطلباتها، بكين، 2012، ص1. على الموقع الإلكتروني، تاريخ الدخول: 30/4/2014.

<http://www.academia.edu/2012/.../6003629/>

(2) حسين فوزي حسن، الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية، بيروت، دار المنهل للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2009، ص ص 204 - 205.

(3) العامري ابتسام محمد، سياسة الصين الإقليمية وانعكاساتها على النزاع في بحر الصين الجنوبي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (79)، 2005، ص 124 .

على السواء في بحري الصين الشرقي والجنوبي، ويعود ذلك إلى التقديرات التي توافرت عن الثروات الكامنة في بحر الصين الجنوبي، ومن جهة ثانية إلى إدراك الصين أهمية القوة البحرية لحفظ أمنها ومحاولتها لم شمل ما تدعيه من أراضيها.

المبحث الأول: المنازعات الإقليمية البحرية في بحر الصين الجنوبي

إن تنامي القوة الاقتصادية الصينية ونجاحها بإزاحة الاقتصاد الياباني واحتلال مكانه على عرش ثاني أكبر اقتصادات العالم عام 2010، وما رافقه من تنامي القوة العسكرية الصينية خاصة البحرية منها خلال السنوات الأخيرة. والذي أدى بالطبع إلى تغيير واضح في السلوك الدبلوماسي الصيني -الذي كان يتسم بالمرونة ويرفع شعارات الصعود السلمي والانسجام الدولي- ليصبح سلوكاً أكثر صلابة وأكثر حدة تجاه نزاعاتها الحدودية مع معظم جيرانها وخاصة تجاه اليابان. الأمر الذي دفع اليابان بدورها نحو تعزيز قدراتها الدفاعية والتوجه نحو قوى آسيوية أخرى بما فيها الهند المنافس التقليدي للصين إضافة إلى أستراليا.

عملت طوكيو كذلك على تعزيز علاقاتها الأمنية مع بعض دول منظمة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)⁽¹⁾ ممن لديها نزاعات حدودية بحرية مع الصين، مثل الفلبين وفيتنام وماليزيا وبروناي وحثتها على إثارة قضايا نزاعاتها مع الصين. وبالمقابل توجهت بكين نحو تمكين علاقاتها مع موسكو رغم الثقة التاريخية غير السوية بينهما.⁽²⁾

تواجه الصين بيئة أكثر عدائية في البحر منه إلى البر، فالبحرية الصينية تشهد القليل من الحوادث ولكنه مقلق فيما تسميه «سلسلة الجزر الأولى» والتي تضم شبه الجزيرة الكورية وجزر كوريل واليابان (ضمنها جزر ريوكيو) وتايوان والفلبين واندونيسيا وأستراليا. وتكون كلها، عدا أستراليا، مناطق ساخنة محتملة. إذ أن الصين متورطة بنزاعات مختلفة حول أجزاء من قواعد محيطية غنية بالطاقة في بحر الصين الشرقي الذي يشهد حالة من انعدام الاستقرار والتوتر بسبب الصراع والتنافس الياباني - الصيني المحتدم منذ عقود طوال، ناهيك عن رغبة الصين في تغيير موازين القوى في شرقي آسيا لتوسيع مجالها الحيوي والسيطرة في محيطها الإقليمي وبحر الصين الجنوبي:

(1) رابطة دول جنوب شرق آسيا: بالانكليزية: Association of South East Asian Nations (ASEAN) هي منظمة حكومية دولية إقليمية تضم عشر دول من جنوب شرق آسيا للدفاع عن القومية الآسيوية والتعاون الحكومي الدولي وتسهيل التكامل الاقتصادي والسياسي والأمني والعسكري والتعليمي والاجتماعي-الثقافي بين أعضائها والدول الآسيوية الأخرى، وعلى الصعيد العالمي أيضاً. منذ تأسيسها في 8 آب 1967 من قبل أندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند، توسعت عضوية المنظمة لتشمل بروناي وكمبوديا ولاوس وميانمار وفيتنام. وتشمل أهدافها الرئيسية تسريع النمو الاقتصادي والتقدم والتطور الاجتماعي والثقافي بين أعضائها، إلى جانب حماية الاستقرار الإقليمي وتوفير آلية للدول الأعضاء لحل الخلافات بطريقة سلمية.

(2) عزت شحور، الصين ونزاعات المحيط الهادئ.. الأسباب والمآلات، مقالة نشرت على الموقع الإلكتروني:

<https://studies.aljazeera.net/ar/reports.2012/10/201210191733518887/html>

بتاريخ 1 أكتوبر 2012، تاريخ الزيارة: 30/5/2024.

ومن تلك النزاعات مع اليابان حول جزر (دياوي/سنكاكو) ومع الفلبين وفيتنام حول جزر سبارتلي. فإن هذا المشهد البحري وبحسب (جيمس هولمز وتوشي يوشيهارا) من كلية الحرب الأمريكية بمثابة نوع من «السور العظيم بالاتجاه المضاد» أي خط حسن التنظيم من حلفاء الولايات المتحدة يعمل بصفته نوع من برج الحراسة لمراقبة الصين وعلى نحو محتمل سد الطريق أمام وصولها إلى المحيط الهادئ (الباسفيك).⁽¹⁾

وظفت الصين دخولها لعضوية منظمة التجارة العالمية لتعزيز مكانتها الدولية وتأثيرها في مجريات العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية. كما أنها تسعى للسبب نفسه لتعزيز الدور العالمي لمجموعة العشرين، على حساب مجموعة الثماني التي فشلت في دخولها بسبب اعتراض ياباني صامت. كما تستمر في عدم التحمس، أسوة ببقية الأعضاء الدائمين، تجاه مساعي توسيع عضوية مجلس الأمن الدولي، خاصة للحيولة دون دخول اليابان أو كوريا الجنوبية لنادي العضوية الدائمة.⁽²⁾

يمكن القول بأن الصين تتبع إستراتيجية سُمّيت « الإستراتيجية المحسوبة » أي إنها إستراتيجية تهدف إلى حماية الصين من التهديدات الخارجية، في الوقت الذي تواصل فيه صعودها الاقتصادي والحصول على عناصر القوة. وفي هذا الإطار فقد سعت الصين إلى تجنب الاصطدام المباشر بالقوى الإقليمية، أو على الأقل وضع سقف لهذا الاصطدام، وفي الوقت نفسه سعت الصين إلى بناء علاقات إستراتيجية مع دول جنوب شرق آسيا، من خلال دخول التجمع الاقتصادي لشرقي آسيا الذي يضم دول الآسيان، بالإضافة إلى الصين واليابان وكوريا الجنوبية.

تُحرك السياسة الخارجية التي تمارسها الصين في الخارج حاجتها إلى تأمين الطاقة، وعلى هذا الأساس تسعى دائماً لجعل منطقة جنوب شرق آسيا، منطقة (سلام وحرية وحياد) فضلاً عن أن الصين تعتبر منطقة آسيا، منطقة نفوذ خاصة بها وذلك لإدراك الصين أن تحقيق هدف الزعامة أو الوصول إلى مركز الدولة العظمى المؤثرة في الشؤون الدولية يمر عبر آسيا، ولذلك دعت الصين إلى اعتبار آسيا للآسيويين.⁽³⁾

ترى الصين حاجة ملحة إلى تحويل انتباهها نحو البحر، وإلى تعقب إمدادات النفط والغاز في مناطق بعيدة كالخليج العربي والقرن الأفريقي، فضلاً عن التطلع بقلق نحو خطوط الاتصال البحري التي تُثقل عبرها المواد الخام إلى الموانئ البحرية الصينية، ونتيجة لذلك، أصبح لأمن الممرات المائية المجاورة للسواحل الصينية، أهميته القصوى على مستوى السياسات بالنسبة لبكين.⁽⁴⁾

(1) روبرت د. كابالن، « انتقام الجغرافيا ما تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير»، ترجمة: ايهاب عبد الرحيم علي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2015، ص 172.

(2) وليد محمود عبد الناصر، المعادلات الجديدة: تحولات موازين القوى في النظام الدولي، السياسة الدولية، العدد (187)، يناير، 2012، المجلد 47، ص 84.

(3) بتول حسين علوان، مستقبل سياسة الصين الخارجية في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1996، ص 52، وص 59.

(4) جيمس هولمز، طريقة الصين في الحرب البحرية: منطقتا ماهان وقواعد ماو، مركز الإمارات للدراسات

سعت الصين لحماية الممرات المائية حفاظاً على مصالحها التجارية والنفطية من أجل تأمين إمدادات النفط. وبخاصة مع ازدياد التوترات الأمنية في الشرق الأوسط وتدهور العلاقات بين بكين وواشنطن، كما سعت إلى استمرار تسيير فرقها البحرية للمحافظة على الأمن والاستقرار، إذ تخشى بكين اندلاع نزاعات تؤثر في إمدادات النفط، وخصوصاً أنها ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم وأكبر مستورد له، وبالتالي فإن قطع النفط عنها سيؤثر سلباً عليها ويعوق نموها ويعرقل اقتصادها.⁽¹⁾

يمكن القول، إن القيمة الجيوستراتيجية لجزر بحر الصين الجنوبي لا يمكن إنكارها فهي تقع في الممرات البحرية بين مضيق ملقا وشمال شرق آسيا، حيث يمكن للقوة التي تسيطر على هذه المنطقة منع واردات اليابان من البترول والغاز الطبيعي، كما أنها تؤدي إلى قطع العمليات البحرية الأمريكية والتابعة لحلفائها في الإقليم، حيث ترى الصين من جانبها أنه ليس للولايات المتحدة الأمريكية أية مصلحة في الجزر وعليها أن لا تتدخل أو تقم نفسها في الموضوع، بينما ترى الولايات المتحدة الأمريكية من جانبها بأن لها مصلحة في الموضوع وهي مصلحة قوية تتمثل في الحفاظ على الاستقرار وحرية الملاحة في البحر.⁽²⁾

وما زاد من أهمية هذا البحر ليس كونه ممرًا تجاريًا فحسب بل أيضاً كونه يحتوي على احتياطات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي التي أضحت موضوعاً لمطالب الدول المطلة عليه، حيث تطالب كل من الفلبين وماليزيا وفيتنام وسلطنة بروناي بالسيادة على مناطق متداخلة منه.

من المحتمل أن يتحول بحر الصين الجنوبي إلى بؤرة نزاع، مع ازدياد المنافسة الإقليمية والدولية على مخزونات الطاقة الحيوية، إذ يحتوي بحر الصين الجنوبي كما هو الحال مع الخليج العربي وبحر قزوين على كافة المقومات لأجل مواجهة عسكرية كبرى. أما بخصوص الموقف الصيني من إيران، فمن المتوقع أن تبقى الصين على دعم إيران في كافة المحافل الدولية، وذلك لأن الصين تتظر إلى أن إضعاف إيران سوف ينتج عنه سيطرة أمريكية على منابع النفط والغاز الطبيعي وتحكمها بالتالي في عملية نمو وتطور الاقتصاد الصيني الذي يعتمد على 15% من النفط الإيراني.

عملت الصين في إدارة مسألة مطالبها في بحر الصين الجنوبي على مداولة الليونة والتشدد، إذ أعلنت عن رغبتها في حل مشكلاتها مع جيرانها في إطار مفاوضات ثنائية أي إنها رفضت تماماً المفاوضات المتعددة الأطراف، فتراها في الوقت ذاته تلين موقفها من أجل الاستغلال المشترك لمناجم النفط والغاز، مما انعكس إيجاباً على علاقة الصين بدول المنطقة.⁽³⁾

والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ط1، 2011، ص16.

(1) تمارا برو، لماذا أرسلت الصين سفن حربية إلى خليج عدن؟ هل تنخرط في الحرب؟ مقالة منشورة بتاريخ 25/تشرين أول/2023، تاريخ الزيارة 2024/4/13، على الموقع الإلكتروني: <https://www.almaya-deen.net/articles>

(2) عبد المنعم طلعت، إدارة المستقبل (الترتيبات الآسيوية في النظام العالمي الجديد)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1998، ص241.

(3) نور احمد عبد الحسين، السياسة الإقليمية للصين بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة

تشهد الصين تعاظماً كبيراً في الثقل الإستراتيجي إذ تعتمد إلى تحديث قواتها العسكرية وزيادة حجمها فضلاً عن النمو الاقتصادي المضطرد منذ مطلع التسعينات. يُضاف إلى ذلك ثقلها الديمغرافي المتميز في المنطقة، فالصين أخذت تتحرك حركة إستراتيجية ليس لتدعيم أمنها الوطني أو تأمين نموها الاقتصادي فقط، بل ومد فضائها الإستراتيجي الإقليمي أيضاً.⁽¹⁾

جاء إعلان الصين في ديسمبر 2009، عزمها إقامة قاعدة بحرية في خليج عدن لحماية سفنها من القرصنة الصومالية ليشكل جرس إنذار للقوى الغربية، فقد أرسلت الصين عدة مدمرات حربية إلى الخليج العربي في أكبر وجود بحري صيني في المنطقة. وقد أتى الإعلان في سياق جهد صيني من أجل تطوير القوة البحرية الصينية بما يمكنها لأول مرة في تاريخها من نشر أسطولها في المحيطات البعيدة بشكل يمكن معه حماية خطوط نقل النفط المستورد من أفريقيا ومنطقة الخليج العربي. ولعل أهم تلك المحيطات التي يعبرها النفط الذي تستورده الصين هو المحيط الهندي، حيث يتم نقل النفط من منطقة الخليج العربي وأفريقيا إلى الصين، والنفط الذي يعد عماد الصعود الصيني، بعد أن تحولت الصين سنة 1993 لأول مرة إلى دولة مستوردة.⁽²⁾

أصبح أمن الطاقة شأنه شأن العديد من المحددات التقليدية الأخرى كالحفاظ على مكانة الدولة، والتوسع في تأمين الحدود - التي تشكل السياسة الخارجية للدول لا سيما القوة الصناعية، فالصراع بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والعديد من القوى الصناعية الصاعدة أصبح حول مصادر الطاقة، فضلاً عن الأرباح الكبيرة التي تجنيها الشركات من وراء إنتاج وتوزيع هذا المصدر الحيوي الإستراتيجي.⁽³⁾

تواظب الصين منذ العام 2008، على إرسال سفنها البحرية إلى خليج عدن لحماية سفنها والسفن الأخرى التجارية والنفطية من القرصنة، بعدما فقد بحارة صينيون في خليج عدن قبالة سواحل الصومال إثر تعرض سفينتهم للقرصنة. فقد كان الهدف الأساسي للصين منذ أن بدأت ترسل فرقها البحرية إلى خليج عدن هو مكافحة القرصنة، إذ كان خليج عدن يعتبر أخطر منطقة على التجارة الدولية بسبب قرصنة ناقلات النفط والبواخر التجارية، ولكن مع تزايد التوترات الأمنية واندلاع التظاهرات في بعض دول منطقة الشرق الأوسط أدت السفن البحرية الصينية دوراً كبيراً في إجلاء الرعايا الصينيين من البلدان التي كانت تشهد اضطرابات ونزاعات، مثلاً، قَدّمت البارجة الصينية «سوزهو» الدعم والحماية للسفن التي قامت بإجلاء المواطنين الصينيين من ليبيا عندما وقعت فيها الأحداث عام 2011. وفي نيسان من العام 2022، أرسلت الصين سفنها البحرية إلى السودان

النهرين، 2013، ص124.

(1) محمد جواد علي، واقع الاقتصاد الصيني في المرحلة الجديدة، نشرة مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (16)، 1997، ص4.

(2) سليم محمد السيد، واقع ومستقبل التحالفات في آسيا، السياسة الدولية، العدد (183)، السنة السابعة والأربعون، المجلد (46)، يناير، 2011، ص52.

(3) عبد الرحمن حمدي، أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة.. أي مستقبل؟، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2007، ص29.

لإجلاء رعاياها بعد حدوث الانقلاب والاشتباكات بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع.⁽¹⁾

تعتمد الصين، التي يقوم اقتصادها على التجارة والتدفق الحر للتجارة عبر نقاط المرور الخائفة، مثل مضيق باب المندب قبالة اليمن، في الأزمة الأخيرة الناتجة عن الحرب الإسرائيلية على غزة لم تستخدم الصين القوة في البحر الأحمر على غرار ما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية لحماية الممرات البحرية الدولية. ومع أن الرد العسكري الذي تقوده الولايات المتحدة على هجمات الحوثيين وعلى ممرات الشحن الدولي، ربما لا يكون هو الحل للأزمة الراهنة ويبدو أن الرد غير رادع، ومع ذلك فإن الولايات المتحدة أظهرت التزاماً واضحاً تجاه الحفاظ على ممرات التجارة الحيوية التي تربط بين الصين والشرق الأوسط وأوروبا، في محاولة لضمان تركها ممرات مفتوحة. في حين أن الصين لم تتخذ أي خطوة ملموسة لتحمل تكاليف أو مخاطر ضمان الأمن في البحر الأحمر، رغم وجود قاعدتها العسكرية الوحيدة المعلنة في الخارج بجيبوتي المتاخمة لمضيق باب المندب.⁽²⁾

تصاعدت النزاعات البحرية عبر بحر الصين الجنوبي الشاسع في السنوات الأخيرة مع قيام الصين بعسكرة الجزر المتنازع عليها ومواجهة منافسيها الإقليميين بشأن مطالباتهم بأحقيتهم في الممر المائي المهم إستراتيجياً والغني بالموارد، وتزعم الصين أحقيتها بالسيادة على أجزاء كبيرة من بحر الصين الجنوبي، وهو ممر تعبر من خلاله تجارة قيمتها أكثر من ثلاثة تريليونات دولار سنوياً، وتشمل تلك الأجزاء مناطق تطالب بها الفلبين وفيتنام وإندونيسيا وماليزيا وبروناي. كما يُنظر إلى بحر الصين الجنوبي على نطاق واسع باعتباره نقطة اشتعال محتملة لحرب عالمية، وقد أثارت المواجهات الأخيرة بين مانيليا وبكين مخاوف بين المراقبين الغربيين من احتمال تطوره إلى حادث دولي إذا قررت الصين، ذات القوة العالمية، التصرف بقوة أكبر ضد الفلبين، حليفة الولايات المتحدة.⁽³⁾

تسعى الصين من أجل السيادة على الجزر الواقعة في بحر الصين الجنوبي والذي تتنازع عليه مجموعة من الدول، ويمكن القول أن قلق اليابان من هيمنة الصين على بحر الصين الجنوبي وجزره ناجم عن أن هذا الطريق البحري الذي يمد اليابان وكوريا بشطريها بحوالي (70%) من احتياجاتها النفطية، تقدر الصين حجم احتياطياته بنسبة تفوق (30%) حجم احتياطيات دولة الكويت.⁽⁴⁾

(1) تمارا برو، لماذا أرسلت الصين، مصدر سابق، تاريخ الزيارة 2024/4/13.

(2) بدون كاتب، مقالة في صحيفة الشرق الأوسط، بعنوان: «عن الصين وانحسار قوة الولايات المتحدة»، منشورة في 2024/1/30، تاريخ الزيارة 2024/4/13، على الموقع الإلكتروني: <https://aawsat.com/4821571/>

(3) بدون كاتب، مقالة بعنوان: «نقطة اشتعال محتملة لحرب عالمية».. ماذا يجري في بحر الصين الجنوبي؟ نشرت بتاريخ 2024/05/10، تاريخ الزيارة 2024/6/11، على الموقع الإلكتروني: <https://www.alhurra.com/arabic-and-international/2024/05/10/>

(4) وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ط1، 2014. ص81، وص182.

فبحر الصين الجنوبي طالما كان هاماً بصفته شرياناً كبيراً لحركة السفن العالمية. وقد اكتسب أهمية إضافية في السنوات الأخيرة، بسبب التوقعات بأنه يأوي مخزونات كبيرة من الطاقة وخاصة النفطية منها.⁽¹⁾

خلاصة القول، تسعى الصين لأن تكون زعيماً عالمياً إلا أنها لم تتصرف كما يجب ولم تطرح علناً بديلاً للإجراءات الأميركية لحماية ممرات النفط. بل إنها أثرت أن تبقى صامتة مع توجيه انتقادات مستترة للرد العسكري الأميركي. فالصين أبقّت على وضعيتها المتحالفة مع البلدان النامية في العديد من المحافل الدولية، وترفض أيضاً توصيف نفسها على أنها دولة متقدمة، وتتجنب الصين الانجرار إلى تصعيد نزاعاتها الإقليمية إلى حروب تؤثر سلباً في أدائها الاقتصادي الذي أوصلها إلى هذا القدر من التأثير في المعادلة الدولية، فضلاً عن أنها تتجنب الانجرار إلى سباق التسلح بلا سقف يستنفذ مواردها، مستفيدة بذلك من درس الاتحاد السوفياتي السابق، وكذلك أضفت الصين سياسة خلق مصالح مشتركة مع جيرانها، حتى ترفع من تكلفة دخول أي منها في نزاعات معها.

المبحث الثاني: الصراع الصيني - الياباني في بحر الصين الشرقي

إن الواقع الاقتصادي وتطور الطلب المتصاعد على النفط يؤثر في رسم علاقات الصين الدولية في اتجاهات عديدة، فالسياسة الخارجية وصناع القرار يسعون إلى وضع الإستراتيجيات المناسبة لتأمين الطاقة اللازمة لتلبية حاجات النمو الاقتصادي وستكون الصين قلقة عندما تزداد حاجتها للنفط، لقد كانت الصين تصدر ربع إنتاجها النفطي. أما بعد عام 1993 فبدأت تستورد ما يقارب 600 ألف برميل يومياً. وارتفع في عام 2000 إلى مليون برميل يومياً، وفي العام 2010 احتاجت 4.6 مليون برميل يومياً، واستوردت 10.81 مليون برميل يومياً في العام 2020، ووصل حد الاستيراد إلى مستوى قياسي في العام 2023 ما يعادل 11.28 مليون برميل يومياً. هذا التطور في الحاجة إلى النفط، يدفع بالصين إلى التنافس مع القوى الصناعية الأخرى على مصادر الطاقة، وفي إقليمها نجد الصين في تنافس مع اليابان وكوريا الجنوبية وآسيان. وكما هو واضح، أصبحت الصين منافساً أول في نظام الاستهلاك العالمي.⁽²⁾

تمتاز منطقة بحر الصين الشرقي بخطرته لأنها ذات أهمية إستراتيجية للطرفين الصيني والياباني، وتدعمت هذه الأهمية باكتشاف مخزونات من النفط والغاز في المياه المحيطة بها، وهو ما يزيد من احتمالات نشوب نزاع مسلح حولها بين الجانبين، واحتمالات تورط الولايات المتحدة فيها نظراً لاتفاقية الدفاع المشترك التي تجمعها باليابان، خصوصاً مع تزايد عدد الصدمات والاحتكاكات

(1) كلير مايكل، الحروب على الموارد (ترجمة، عدنان حسن)، دار الكتاب العربي، بيروت، 2002، ص 134.
(2) كاظم هاشم نعمة، العلاقات الصينية - العراقية نحو دور صيني أكثر فعالية، دراسات إستراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2008، ص 39 - 40.

بين قوات البلدين، بدخول الطرفين بما عرف باسم «شفير الهاوية» في المنطقة المتنازع عليها. (1)

دخلت الصين في نزاع مع اليابان في بحر الصين الشرقي، وهو ما جعل التوقعات تنصب حول تحوله إلى نقطة ساخنة، ورغم أن عدد الدول صاحبة الادعاءات في بحر الصين الشرقي أقل من مثيلاتها في بحر الصين الجنوبي، إلا أن المنازعات القائمة في بحر الصين الشرقي أصبحت محل اهتمام دولي، واكتست حالة من التعقيد تماثل تلك الموجودة في بحر الصين الجنوبي، وتوجد الجزر الخمس والأرصفة البحرية الثلاثة التي تنتشر عبر بحر الصين الشرقي محل ادعاءات متضاربة بين الصين واليابان أساساً وتايوان بدرجة أقل. (2)

استغلت الولايات المتحدة الأمريكية بعض بؤر الخلاف بين الصين وجيرانها من أجل إحباط السعي الصيني لاكتساب دور إقليمي وخاصة فيما يتعلق بقضية أرخبيل سبراتلي الغني بالبتروول في بحر الصين الجنوبي والذي يقع على بعد 200 كيلو متر داخل المياه الإقليمية للفلبين (تتنازع ست دول على أرخبيل سبراتلي وباراسيل والممرات البحرية الإستراتيجية، الصين وفيتنام والفلبين وتايوان وماليزيا وبروناي). (3)

عمدت الصين من جانبها، إلى تقوية الفرصة على الولايات المتحدة الأمريكية وتهدة المخاوف الأمنية للجيران، فتعهدت في 1995، في إطار اجتماع منتدى المستقبل الأمني لمنطقة آسيا والمحيط الهادي باستعدادها لتسوية النزاع حول السيادة على بحر الصين الجنوبي في إطار متعدد الأطراف ووفقاً للقوانين البحرية الدولية، كما دعت الصين إلى تأجيل بعض الجوانب المتعلقة بالسيادة والتركيز على تحقيق التعاون بين الصين وهذه الدول بغية الاستفادة المشتركة من الموارد المعدنية والبتروولية في هذه الجزر وفي مياه بحر الصين. (4)

بدأت الصين ببناء مجمع لاستخراج الغاز الطبيعي بمحاذاة شواطئها مع بداية العام 2004، ردت عليها اليابان بالبء بحملة تنقيب واستكشاف للغاز والنفط داخل مياهها الإقليمية في تموز من العام نفسه. الرد الشعبي الصيني السريع كان من خلال مظاهرات أمام السفارة اليابانية في بكين استكثاراً للتنقيب «غير الشرعي» الياباني في المنطقة المتنازع عليها.

(1) باجباي شاييتيج، البحث عن الطاقة: دور حكومات الدول المستهلكة وشركات النفط الوطنية: في الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: التنافس على موارد الطاقة «، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ط1، 2012. ص 111.

(2) Singh Teshu. “China & Japan: Tensions in East China Sea”. Issue Brief, Institute of peace & conflict studies, 2012. In site: <http://www.ipcs.org/issue-brief/china/china-japan-tensions-in-east-china-sea-198.html>

(3) علي سيد النقر، السياسة الخارجية للصين وعلاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2009، ص 133 ص 134.

(4) علي سيد النقر، المصدر السابق، ص 134.

منذ ذلك التاريخ توالى الاستفزات البحرية المتبادلة من السفن الصينية (صيد أو مراقبة) ومن السفن اليابانية (خفر سواحل) في المياه المتنازع عليها بالقرب من تلك الجزر، شارك في الاختراقات أيضاً سفن صيد تابعة لتايوان في محاولة منها للعب دور ما في تقرير مصير تلك البؤرة المتوقعة لمصادر الطاقة المستقبلية.⁽¹⁾

تُعتبر من أهم القضايا الأمنية بين الصين واليابان هي التنافس على إقليم آسيا - الهادئ التي ستكون بمثابة البوابة لتسلك اليابان أو الصين سلم المجد العالمي والعتبة الأولى لقيادة النظام الدولي وشؤونه العالمية، إذ ستعتمد كل من الصين واليابان إلى احتلال مكانة الدولة القائدة لإقليم آسيا الهادئ، وبكل ما يحمله ذلك من سعي الصين للسيطرة على طرق الملاحة البحرية في بحر الصين الجنوبي، وأثر ذلك المسعى الصيني في إثارة قلق اليابان حول الممرات البحرية الإستراتيجية الأهم بالنسبة لتجاريتها الخارجية.⁽²⁾

كما يعتبر النزاع في منطقة الشرق الأقصى بشأن أرخبيل من الجزر غير المأهولة في بحر الصين الشرقي له امتداداته في عمق التاريخ، حيث التنافس الأزلي بين العملاقين الجارين اليابان والصين، كذلك له تداعياته المستقبلية مع اكتشاف الاحتياطي النفطي الخام في أعماق تلك الجزر.⁽³⁾

ينعكس تنامي القوة الصينية بالأساس على توجهات الرأي العام الياباني، إذ أشارت إحدى الدراسات التي أجريت بهذا الخصوص على أن 44% من اليابانيين يرون أن الصين هي الدولة الأكثر تأثيراً في آسيا في القرن الحادي والعشرين، بينما اعتبر 30% ممن شملهم الاستطلاع أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الأكثر تأثيراً، ولم تصف الدراسة اليابان إلا بـ 16%.⁽⁴⁾

تعتقد الصين بأن التقدم الياباني سيستمر مدعوماً من الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك تحرص على استمرار العلاقة معها، لذا قدمت الصين إغراءات عدة لليابان من الناحية التجارية، مثل الاتفاقيات الخاصة بتقادي ازدواج الضريبي (1983)، واتفاقية التأمين البحري (1985) واتفاقية حماية الاستثمارات (1988)، وهي الأسباب التي شجعت اليابان على رفع الصين من قائمة العقوبات (1990) التي فرضت عليها من قبل الدول الصناعية السبع عقب أحداث عام 1989.⁽⁵⁾

(1) حبيب بدوي، التوتر الصيني - الياباني والتنافس على مصادر الطاقة، مقالة نشرت بتاريخ 16/نيسان 2012، تاريخ الدخول 2024/1/22. على الموقع الإلكتروني:

<http://www.alitthad.com/paper.php?name=news&file=article&sid127624=>

(2) دنيا جواد مطلق، العلاقات اليابانية - الصينية للفترة من 1949-2002، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2002، ص 130.

(3) بدوي حبيب، التوتر الصيني - الياباني والتنافس على مصادر الطاقة، مصدر سبق ذكره.

(4) وليد سليم عبد الحي، مصدر سبق ذكره، ص 164.

(5) المصدر السابق، ص 166.

يقول كينت كالدِر (Kent Calder)⁽¹⁾، في كتابه عن الطاقة والأمن في آسيا: ((إن مشكلة الاستقرار في آسيا، التي تنمو مع كل برميل من النفط تستورده الصين، هي أوضح الآن، إن ما يقف وراء المحاولات الصينية لتأمين خطوط إمداداتها النفطية والدفاع عن سيادتها التاريخية في البحار المجاورة هو الخطر الذي تشكله الدول الأخرى، وبخاصة اليابان؛ فالصين تطالب بـ 80% من بحر الصين الجنوبي باعتباره مياهاً إقليمية)).⁽²⁾

تسابق الصين الزمن لتطوير قدراتها العسكرية وخصوصاً البحرية منها، منذ تسعينات القرن الماضي، وكان الهدف الأساسي المعلن هو حماية أمنها ووحدتها الترابية ومصالحها الحيوية وخطوط إمدادات الطاقة. أما اليابان فإنها أبدت مخاوفها من إقدام الصين على تطوير قدراتها العسكرية وخاصة فيما يتعلق بمسألة الإنفاق العسكري الصيني الذي ارتفع بشكل لافت في السنوات الأخيرة، إذ بدأت اليابان توجهاتها نحو تعزيز قدراتها العسكرية والذي اعتبرته أمراً طبيعياً وأنه قد تأخر كثيراً. في حين ترى الصين أن تحديث قواتها العسكرية وتطويرها وزيادة نفقاتها العسكرية أمر طبيعي، لأنها تحتاج إلى قوة عسكرية مناسبة لقوتها الاقتصادية.⁽³⁾

إن أبرز نقاط الخلاف الصيني - الياباني، النزاع حول جزر سنكاكو/ دياويو التي تقع في بحر الصين الشرقي، وتحتوي على احتياطي نفطي يقدر بحوالي 60 و 100 مليون برميل من النفط، في حين تؤكد المصادر الصينية بأن الاحتياطي النفطي يتراوح بين 70 و 160 مليون برميل، فضلاً عن القيمة الإستراتيجية لهذه الجزر بالإضافة إلى الثروات الطبيعية المتوافرة فيها، فالسيادة على هذه الجزر ستسمح لليابان أو الصين بالمطالبة باستغلال 40 ألف كيلو متر مربع من المياه المحيطة باعتبارها منطقة اقتصادية خالصة، كما يمكن استغلالها عسكرياً، فالصين تخشى أن تقيم اليابان نظم استطلاع جوية وبحرية تضع الخطوط البحرية والجوية في المنطقة وفي مناطق صينية مثل «وينزهو» و «نينغ بو» تحت المراقبة المباشرة لليابانيين، ويرى الصينيون في هذا تهديداً أمنياً وعسكرياً خطيراً.⁽⁴⁾

(1) كينت كالدِر استاذ جامعي، نائب العميد المؤقت للشؤون التعليمية والأكاديمية في كلية جونز هوبكنز للدراسات الدولية المتقدمة (SAIS) مدير مركز Edwin O. Reischauer لدراسات شرق آسيا في جامعة جونز هوبكنز SAIS، شغل سابقاً منصب العميد المؤقت ونائب العميد لشؤون أعضاء هيئة التدريس والتعاون البحثي الدولي من 2018 إلى 2020 ومديراً لبرنامج آسيا من 2016 إلى 2018. قبل انضمامه إلى كلية الدراسات الدولية المتقدمة، عمل كمستشار خاص لسفير الولايات المتحدة في اليابان، ورئيساً لليابان في مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية (CSIS)، وأستاذاً في جامعة برينستون، ومحاضرًا في جامعة هارفارد، وأول مدير تنفيذي لكلية الدراسات الدولية بجامعة هارفارد، برنامج العلاقات الأمريكية اليابانية.

(2) روبرت مايننج، أسواق الطاقة الآسيوية: - جغرافية سياسية جديدة، في أسواق الطاقة العالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ط1، 2005، ص60 ص61

(3) المنصوري عبد الرحمن، الملفات الساخنة في العلاقات اليابانية الصينية، مركز دراسات الجزيرة بتاريخ 6/ شباط/2023، تاريخ الدخول 2024/1/22 على الموقع الإلكتروني:

<http://www.studies.aljazeera.net/issues2013/>

(4) المصدر السابق.

أبدت الصين ميلاً إلى استخدام القوة العسكرية أو التلويح بها، لتعزيز ادعاءاتها بشأن أحقيتها في المناطق البحرية المتنازع عليها، في بحر الصين الجنوبي، وبحر الصين الشرقي، اللذين يوجد بهما، على ما يعتقد، احتياطات واسعة من النفط والغاز الطبيعي، وتدعي الصين، أحقيتها في مساحات واسعة من المحيط، بهاتين المنطقتين، في مواجهة ادعاءات الدول المجاورة الأخرى وخاصة اليابان التي تدعي أحقيتها في بحر الصين الشرقي، وتدعي كل من بروناي واندونيسيا وماليزيا والفلبين وفيتنام أحقيتها في بحر الصين الجنوبي.⁽¹⁾

يوجد في بحر الصين الشرقي، حقل كبير، يطلق عليه الصينيون، اسم حقل « تشونكسيو » Chunxiao، في حين يطلق عليه اليابانيون اسم حقل « شيراكابا » Shirakaba، وهو يقع في منتصف المسافة بين الصين واليابان تقريباً. فالصينيون من جانبهم يدعون أن الحقل يتاخم الإفريز القاري الخارجي لدولتهم، ومن ثم فإنهم أصحاب الحق في استغلاله وحدهم، بينما يرى اليابانيون أن الحقل يقع في المنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة لدولتهم، وهي الممتدة مسافة 200 ميل بحري، فيجعل هذا ملكيته تعود لهم، ويستشهد كلا الجانبين، بأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، في تبرير ادعاءاته، ولكن نظراً إلى التعارض بين هذه الأحكام، فضلاً عن عدم وجود آلية رسمية، لحل مثل هذه النزاعات، يصر كل طرف من الطرفين، على أحقيته في استغلال الحقل وحده، ويتصرف من دون العودة أو التنسيق مع الطرف الآخر مما أدى أحياناً إلى نشوء نزاعات.⁽²⁾

اتخذ النزاع بين اليابان والصين، حول تطوير حقل الغاز في بحر الصين الشرقي، قبالة حقلي تشنخوا ودوانخوا الصينيتين للغاز، منحى جديداً من الصراع بعد منح الحكومة اليابانية، حقوق امتياز التنقيب إلى شركة يابانية في المنطقة المتنازع عليها وسط احتجاج قوي من الصين، ومن شأن هذا الإجراء الياباني، الذي قالت الحكومة إنه جاء بمثابة إجراء دفاعي، لحماية المصادر والمصالح وحقوق السيادة اليابانية ضد تطوير حقل الغاز الصيني، الجاري بمحاذاة المنطقة الاقتصادية الخالصة اليابانية، أن تزيد من حدة النزاع سيما وأن الصين لم تقدم المعلومات الفنية حول مشاريع تطوير حقولها الغازية هناك أو تعليقها حتى تقنع اليابان.

قامت الصين بإجراء تدريبات ومناورات بالذخيرة الحية في بحر الصين الشرقي في مطلع العام 2024، حيث انتقدت اليابان تصرفات الصين واعتبرته عملاً استفزازياً يهدد أمن المنطقة الإقليمية، واعتبر رئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا أنه يشعر بخيبة أمل إزاء جهود الصين لتطوير مناطق في بحر الصين الشرقي، قائلاً إن هذا الأمر «غير مقبول». ويمثل النزاع على الجزر الصغيرة التي تسيطر عليها اليابان في بحر الصين الشرقي أحد مصادر التوتر الدائم بين ثاني وثالث أكبر اقتصادين في العالم، إذ تُطالب الصين أيضاً بأحقيتها في هذه الجزر والمياه المحيطة بها.

دأبت اليابان على مطالبة الصين بتزويدها بالبيانات الفنية، وسط تجاهل الصين للمناشدة اليابانية،

(1) مايكل تي. كلير، مصدر سبق ذكره، ص 217.

(2) المصدر السابق، ص 217-218.

وأبدت استيائها من إقدام الحكومة اليابانية على منح حقوق الامتياز إلى الشركة اليابانية تايكوكو النفطية، وانعكس ذلك على اتساع شقة الخلاف بين البلدين حول ترسيم مناطقيهما الاقتصادية الخالصة. وفيما تعتبر اليابان الخط الوسيط الفاصل بين البلدين، كترسيم للحدود حسبما اشترط قانون البحار الصادر عن الأمم المتحدة، فإن الصين تزعم أن منطقتها الاقتصادية الخالصة تمتد إلى الحد الشرقي للبحر القاري الصيني والذي يمتد بعمق إلى المنطقة الصينية الخالصة⁽¹⁾.

اتخذت اليابان الخطوة بالتنقيب بعد منح شركاتها النفطية الحق في التنقيب على النفط والغاز الطبيعي، فيما يسمى «خط الترسيم» في بحر الصين الشرقي، وهذا ما أثار غضب الصين، وبرز ذلك عندما اعتبرت الخارجية الصينية في 2005 أن هذا عملاً استفزازياً خطيراً ضد حقوق الصين وقاعدة العلاقات الدولية، وأضافت إننا سنتمسك بحق اتخاذ المزيد من رد الفعل. واعتبرت أن قيام اليابان بفرض «خط الترسيم» الذي عينته من جانب واحد على الصين له تداعيات خطيرة ولن نعترف به أبداً⁽²⁾.

إن تنامي حجم الصراع بينهما، ذهب بالصين إلى إعلان موقف متقدم تجاه مسعى اليابان للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن واعتبرت أن ((هناك دولاً أحق من اليابان لتكون عضواً دائماً في مجلس الأمن، وأنه على اليابان أن تحل مسألة قديمة جديدة قبل النظر في مقعدها في مجلس الأمن)) وهي: «أتود اليابان أن تكون دولة في الغرب أو في آسيا»، في إشارة إلى التحالف الأمريكي الياباني القوي على حساب دول المنطقة، وتأليب المشاعر الأسيوية ضد اليابان.

يمكن القول بأنه إذا كانت هناك قضية يمكن أن تؤدي إلى مواجهة عسكرية مع أمريكا أو حلفائها الإقليميين، ولا بد أنها ستكون الطلب الصيني المستقبلي على النفط. وفي هذا الإطار أشارت إحدى الدراسات الأمريكية، التي قامت بها الشركة الاستشارية في العام 2005 (بوز - آلين - هاملتون) لصالح وزارة الدفاع الأمريكية، إلى التوترات التي ستظهر نتيجة سعي بكين لحماية مصادرها المستقبلية من إمدادات النفط والغاز، وإنها ستبدأ بنشر قواتها العسكرية للحصول على مصادر جديدة. من جانب آخر أشار التقرير إلى ما وصفه بأنه إستراتيجية بكين المسماة مجموعة الدرر، وشدد على أن الصين تبني علاقات إستراتيجية على طول المسارات البحرية الحيوية، والتي ينتقل عبرها الشحن من الشرق الأوسط إلى بحر الصين الجنوبي، بطرق توحى بوجود مواقع دفاعية وهجومية لحماية المصالح الصينية في مجال الطاقة، ولتخدم أيضاً أهدافها الأمنية الواسعة⁽³⁾.

(1) بدون كاتب، ترجمة وائل الخطيب، مقالة بعنوان: صراع مناطق التنقيب بين الصين واليابان يتخذ بعداً جديداً،

بتاريخ 2005/7/28، تاريخ الزيارة: 2024/3/25، نشرت على الموقع الإلكتروني:

<https://www.albayan.ae/economy2005-07-28-1.91655/>

(2) نادية حلمي، التنافس الإقليمي من منظور الصين، مجلة السياسة الدولية، الأهرام الرقمي، المجلد (46)، العدد (183)، السنة السابعة والأربعون، يناير، 2011، ص75.

(3) روجر هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة، ط1، الدار العربية للعلوم، 2007. ص

أدت النشاطات العسكرية عام 2005، في بحر الصين الشرقي حول حقول النفط والغاز المتنازع عليها، إلى شكوك متنامية حول إمكانية تفجر النزاع في هذه المنطقة بين الصين واليابان في المستقبل القريب.

يبدو أن المواجهة العسكرية في خريف 2005، قد ذكرت الصين واليابان بخطورة أي تصعيد حول ثروات بحر الصين الشرقي، ودفعهم ذلك للبحث عن طرق لإدارة النزاع، وقرر الطرفان وضع القضايا الخلافية جانباً مثل مسألة ترسيم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة لكل منها، ومسألة فرض السيادة على جزر سينكاكو / دياويو، وذلك من أجل التفاوض حول التطوير المشترك للموارد في المنطقة موضوع النزاع، وتوصل الطرفان إلى اتفاق بهذا الخصوص في 2008.⁽¹⁾

يمكن القول إن من مرتكزات أية دولة هي ضمان أمنها بمختلف أبعاده ومستوياته ، فبقدر حرص الدول على بناء قدراتها الاقتصادية والاجتماعية والتي تعد أساساً في بناء قدراتها الأمنية، بقدر ما تساهم هذه القدرات الأمنية في مسؤولية تعزيز الإمكانات الاقتصادية والاجتماعية، والصين بوصفها دولة، وعليه، أصبح أمن الطاقة ضمن أبعاد الأمن القومي لها، ولا سيما في العلاقات الصينية - اليابانية التي سنقوم بمعالجتها في المطلب الثاني انطلاقاً من التنافس بينهما في المناطق المصدرة للنفط، والمساعي الصينية لحماية خطوط الإمداد وعلى الخصوص في بحر الصين.

(1) عبد القادر دندن، الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على الاستقرار في محيطها الإقليمي: (آسيا الوسطى - جنوب آسيا - شرق وجنوب شرق آسيا)، أطروحة دكتوراه جامعة باتنة 1، الجزائر، 2014، ص ص 285-288.

الفصل الثاني: أمن الطاقة في العلاقات الصينية - اليابانية

تواجه الصين تحدياً إقليمياً أساسياً عبر التنافس في بحر الصين الجنوبي الذي يُعتبر أحد الممرات البحرية التي تعتمد عليها الصين بشكل كبير لمرور إمداداتها النفطية المستوردة من دول الخليج وأفريقيا لسد ما يقارب 70% من احتياجاتها النفطية، لذا ترى الصين أن هذا البحر نقطة ضعف يمكن أن تؤثر سلباً على أمنها الطاقوي لا سيما إذا ما استُغلت من قبل الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة النفوذ العالمي، وهي التي تسعى إلى تطويق الصين، الأمر الذي يعني أن تأمين الصين لممرات الملاحة في بحر الصين الجنوبي يُعد حجر الزاوية في تأمين سيادتها البحرية من جهة، وفي تمدها بالطريقة التي تساهم من خلالها في التحكم بمصير التجارة عموماً.⁽¹⁾

ويعتبر عامل النفط عنصراً مفجراً للنزاعات في بحر الصين الجنوبي، مع تزايد الاعتقاد بأن جزر سبراتلي تحتوي على مخزونات باطنية محتملة من النفط والغاز الطبيعي.⁽²⁾

وبغض النظر عن اختزان المنطقة للنفط وعن حجم تلك المخزونات، تكتسي مجموعة جزر سبراتلي أهميتها بفضل موقعها، فهي تشغل عملياً وسط بحر الصين الجنوبي، الذي يعتبر خط مواصلات يستعمل من طرف جميع الدول البحرية سواء للعبور العسكري والمناورات أو للتجارة، وتغطي التدفقات والوضعية السياسية في المنطقة دلالة إضافية للبقاء الدائم للأطراف التي تمتلك مناطق في تلك السلسلة الجزرية.

وتصل سلسلة جزر سبراتلي بين المحيط الهندي والمحيط الهادي. وهي بذلك تشكل طريقاً بحرياً رئيسياً، وتحتل وضعية عسكرية إستراتيجية تربط بين إفريقيا وآسيا وأوروبا، والسيطرة على هذه الجزر يمكن أن يعمل كوسيلة للتأثير على نقل النفط في كل من جنوب شرق آسيا وبقية العالم المصنع، لأن امتلاك جزر سبراتلي والسيطرة عليها يمنح صاحب السيادة عليها الحق في المياه والمسطحات المائية المحاذية لها، وهكذا تحولت تلك الجزر الصغرى في السلسلة إلى مناطق ذات أهمية إستراتيجية بالغة لمختلف الدول في المنطقة، لأن امتلاكها يمكن أن يضيف الشرعية على ادعاءات تلك الدول في المياه المحيطة بتلك الجزر الصغيرة وكل ما تختزنه من ثروات.⁽³⁾

لذلك وفي إطار الصراع على زعامة الإقليم، وتحاشي قدر الإمكان اللجوء إلى استخدام القوة ومساعي كلا الجارين الصين واليابان للسيطرة على الإقليم وتزعمه، سوف نستعرض التنافس الصيني - الياباني للحصول على النفط في المناطق المصدرة وحماية خطوط الإمدادات الطاقوية

(1) صالح مجيد ديارى، بحر الصين الجنوبي (تحليل جيوبوليتيكي)، المركز العربي للأبحاث، بيروت، 2018، ص 114.

(2) Theresa Stanslas Pooja. **The Spratly Dilemma: External powers and Dispute Resolution Mechanisms**. BiuletynOpiny, N° 34/ 2010, Warsaw, november 2010, p3.

(3) عبد القادر دندن، الإستراتيجية الصينية، مصدر سبق ذكره، ص 258 - 259.

في بحر الصين الجنوبي.

المبحث الأول: التنافس الصيني - الياباني لتأمين الاحتياجات النفطية

على الرغم من الدبلوماسية التي اتبعتها الصين وزيادة استثماراتها في الدول المنتجة للطاقة ضمن محيطها الإقليمي إلا أن هذا لم يكن كافياً لضمان أمنها الطاقوي، ولحماية استثماراتها ومشاريعها كان لا بد من اتباع إجراءات أمنية وعسكرية وزيادة قدرات جيش التحرير الشعبي لا سيما القوة البحرية والجوية.⁽¹⁾

كما سعت إلى بناء علاقات مع الدول التي تطل على المحيط الهندي لزيادة نفوذها فيه بهدف حل المعضلة الأساسية في آسيا الباسيفيك وهي «مضيق ملقا»، فهذه الدول يمكن أن توفر للصين مدخلاً إلى المحيط الهندي وتجسد ذلك في إنشاء موانئ بحرية ومنشآت عسكرية بدعم من الصين، وهذا كله جاء تحت مسمى إستراتيجية عقد اللؤلؤ.⁽²⁾

أضحت سياسة الصين لضمان أمن الطاقة جزءاً لا يتجزأ من إستراتيجية الحزام والطريق، ودخلت في ظل هذا المشروع سياسة استئجار الموانئ وبنائها في جنوب آسيا حيز التنفيذ، وهذا يؤكد ان إستراتيجية عقد اللؤلؤ هي جزء من مشروع الحزام والطريق بهدف الحد من نقاط الضعف في استيراد الطاقة و شحن التجارة إلى الصين.⁽³⁾

تبذل اليابان، من جهتها، وبناءً على اعتمادها بشكل كامل على النفط المستورد، قصارى جهدها لإقناع موسكو بمد خط أنابيب لنقل النفط بطول 2300 ميل، من سيبيريا إلى السواحل اليابانية، أما الصين، من جهة أخرى، والتي أصبحت أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، فتري أن النفط الروسي يمثل جزءاً حيوياً من أمن الطاقة لديها، ولذا، فهي تبذل، قصارى جهدها مع موسكو لمد خط أنابيب لنقل النفط بطول 1400 ميل، من سيبيريا إلى جنوب منطقة « داغينغ » الصينية.⁽⁴⁾

عند الدخول في تفاصيل الاعتبارات التي تدفع طوكيو إلى القتال من أجل تبني خيارها بأي ثمن، نجد أنها تتحصر في أمرين رئيسيين:

(1) سُرى فؤاد عبد الكريم، سياسة الصين الإقليمية لضمان أمن الطاقة (آسيا الباسيفيك نموذجاً)، أطروحة دكتوراه، الجزائر، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية العدد 8. ص 325.

(2) عبد القادر دندن، الصعود الصيني والتحدي الطاقوي (الأبعاد والانعكاسات الإقليمية)، مركز الكتاب الأكاديمي، الجزائر، 2016، ص 151.

(3) المصدر السابق.

(4) حسين معلوم، محاور النفط الدولية، هل ترسم خطوط الحروب المقبلة؟ نشرت بتاريخ 4 أيار 2006، تاريخ الزيارة: 2024/4/30، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.nashiri.net/articles/politics-and-events---2768/1---v15-2768.html>,

(1) إن تنفيذ مقترحها يعني الاستغناء عن نسبة قد تصل إلى 20% من وارداتها النفطية من الشرق الأوسط ومع كل ما يتبع ذلك من الحصول على إمدادات نفطية مضمونة وغير خاضعة لتقلبات الأحوال السياسية والأمنية في منطقة الشرق الأوسط وفي المحيط الهندي، حيث تمر شحنات النفط في طريقها إلى الشرق الأقصى، إضافة إلى الوفر الناجم في كلفة الشحن كنتيجة لقرب ميناء «ناخودكا» من أراضيها.

(2) إن الاتفاق مع الروس يعني إعطاء دفعة قوية إلى روابط اليابان الاقتصادية مع روسيا التي تراجعت في العقد الأخير بسبب الصعود الاقتصادي للصين وحلولها في مركز الشريك التجاري الأهم لموسكو على حساب اليابان. مع العلم أن بكين وطوكيو تخوضان منافسة شرسة من أجل الاستحواذ والسيطرة على النفط الروسي مستخدمين كافة الوسائل بما فيها أسلحة الإغراء وأدوات التملق إلى جانب تجنيد اللوبيات الضاغطة.⁽¹⁾

أما الصينيون، وبسبب حاجتهم المتزايدة للطاقة يجعلهم أكثر استماتة من أجل الأخذ بمقترحهم، خاصة وأن الأمر يعزز ويكمل أجندتهم الرامية إلى النفاذ نفطياً أو تجارياً إلى آسيا الوسطى، دول الاتحاد السوفياتي سابقاً. ذلك أن النظام الحاكم في بكين يعلم جيداً أن أي فشل في مواجهة الطلب الداخلي على الطاقة والمواد الأولية لن يؤدي فقط إلى تراجع النمو الاقتصادي الذي يستمد منه شرعية بقائه وإنما أيضاً إلى حالة من اللإستقرار المؤدي إلى إضعاف مركزه وتأثيره.⁽²⁾

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي عام 1991 اندفعت اليابان في مضمار للمنافسة في دول آسيا الوسطى، ورغم أن اليابان تقتدر إلى القوة العسكرية التي تتمتع بها الصين للتأثير على الأحداث في المنطقة، فإن اليابان استخدمت طرقاً كثيرة من أجل الوصول إلى أهدافها منها، أن اليابان تغري تلك الدول عبر احتياطها النقدي الهائل وسياسة الحوار التي أعطتها الحق في الحصول على احتياطات النفط والغاز.

تهدف اليابان من جانب آخر لبناء طرق وخطوط نقل نفط من آسيا الوسطى إلى المحيط الهندي عبر أفغانستان لنقل النفط والغاز الطبيعي إلى اليابان، كما أعلنت شركة النفط اليابانية الوطنية أنها سوف تقوم بتمويل جزء من استثمارات استخراج النفط من حقول (كورداشي) في بحر قزوين كأحد الخطوات الرئيسية من أجل تقليل الاعتماد على النفط الخليجي، فضلاً عن قيام أربع شركات يابانية بشراء حقول (اتاشغياخ - موغندنييس - يانان تافا) في بحر قزوين.⁽³⁾

تدعي كل من الصين واليابان بشأن تبعية مناطق ومياه إقليمية في بحر الصين الشرقي. وبالنظر

(1) عبد الله المدني، النفط الروسي كمحور للتنافس الصيني - الياباني، الحوار المتمدن، العدد، 1365،

2005/11/1، تاريخ الدخول 22/1/2024، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid,49423=>

(2) عبد الله المدني، المصدر السابق .

(3) حيدر زهير جاسم، الدور الروسي - الصيني المشترك في البحث عن إستراتيجية فاعلة، مجلة العلوم التراثية والحديثة، بغداد، سنة 2013، ص75.

إلى تنامي حاجة كل من الدولتين للطاقة والوقود. حيث تسعى كل منهما لإجراء حفريات ومشاريع إنتاج النفط والغاز الطبيعي في مناطق تدعي كل منهما تبعيتهما لمياههما الإقليمية.⁽¹⁾

توصلت الصين واليابان إلى اتفاق يقضي بتطوير مشترك لمنطقة بحرية تمتد على جانبي الخط الذي رسمته اليابان وتضم حقل الغاز والنفط « لونغ جينغ » أو «أسونارو» وفقاً للتسمية اليابانية، ومشاركة اليابان في تطوير الحقل الغازي « تشون شياو»/«شيراكايا». كان هذا التعاون عام 2008، لكنه لم يحقق أي تقدم يذكر، وفي عام 2009، بدأت الصين في تطوير حقل « تيان ويتين»/« كاشي»، من جانب واحد باعتباره يدخل ضمن الحدود البحرية للصين؛ هذا الأمر أثار احتجاج اليابان. وفي سنة 2010، توقفت المحادثات حول ترسيم الحدود البحرية بين البلدين بعد الأزمة السياسية التي تسبب بها اصطدام قارب صيد صيني بسفينة لخفر السواحل اليابانية بمحيط جزيرة سينكاكو/دياويو، لتعود الخلافات حول ترسيم الحدود البحرية إلى نقطة الصفر.⁽²⁾

دفع تنامي الصعود - العسكري والاقتصادي - للصين معظم دول رابطة جنوب شرق آسيا (آسيان) إلى دعم جهود الولايات المتحدة المتجددة للعودة إلى آسيا، ومن ثم تنشيط العلاقات الأمنية الأميركية مع الحلفاء والأصدقاء في المنطقة. الأمر الذي حول النزاعات في بحر الصين الجنوبي إلى نقطة محورية للتنافس بين القوى الكبرى، ما يُعقد هذه القضية وي طرح تداعيات إقليمية، فالنزاعات في بحر الصين تعتبر أحد أهم البؤر الساخنة بين الصين والولايات المتحدة. ومحاولة كلاً منهما بسط سيطرته على الإقليم. فالصين في إطار سعيها نحو الحفاظ على تنميتها الاقتصادية مع التنامي العسكري، تسعى لبسط سيطرتها على بحر الصين الجنوبي لما يحويه من مقدرات واعتباره نقطة هامة في طريق الملاحة العالمية. مع محاولة هيمنتها على الإقليم. الأمر الذي يؤدي إلى توتر علاقاتها مع عدد من الدول الصغيرة المشاطئة للبحر كما هو الحال مع الفلبين وفيتنام وماليزيا وبروناي.⁽³⁾

في الجانب الآخر، تهتم الولايات المتحدة بالحفاظ على دورها السيادي المهيمن على إقليم جنوب شرق آسيا، الأمر الذي يدفع نحو تطوير علاقاتها الأمنية والعسكرية مع دول الإقليم التي تواجه تحدي الهيمنة الصينية والتخوف من تهديدات بسط النفوذ الصيني على مقدرات البحر. فضلاً عن قيام الولايات المتحدة بتغذية النزاعات بين دول المنطقة التي على عدا مع الصين، والتي تخشى وتتخوف من الصعود الصيني الاقتصادي والعسكري.

(1) نادية حلمي، التنافس الإقليمي من منظور الصين، مجلة السياسة الدولية، الأهرام الرقمي، المجلد، العدد 183، السنة السابعة والأربعون، يناير، 2011، ص77.

(2) عبد الرحمن المنصوري، الملفات الساخنة في العلاقات اليابانية الصينية، PDF، نشرت بتاريخ 2013/2/6، ص182. تاريخ الزيارة: 2024/2/5، عن الموقع الإلكتروني: <https://studies.aljazeera.net/ar/issues2013/02/2013/>

(3) غزلان محمود عبد العزيز، مقالة بعنوان: الصعود الصيني والآثار المترتبة على نزاعات بحر الصين، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 21، العدد 85، القاهرة، أكتوبر 2020، ص ص 214-170.

انطلاقاً من ذلك، تأثرت العلاقات الصينية اليابانية بنمط العلاقات الأمريكية. فالتعاون الأمني بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان أساس لتأمين وضعها القيادي في الإقليم الآسيو-باسيفيكي والشرق الأوسط ولتتعامل أيضاً مع الصين وتراقبها وليس للتعاون معها فقط. إذ أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر قواعد العسكرية في اليابان شرطاً لا غنى عنه لتحقيق السيطرة الإستراتيجية على الإقليمين الآسيو-باسيفيكي والخليج العربي.⁽¹⁾

ترى اليابان من جانبها، أن توسيع تعاونها مع الولايات المتحدة الأمريكية يهدف إلى احتواء الصين، فالظروف هي التي فرضت هذا التعاون، نظراً لما تواجهه اليابان من تهديدات من قبل كوريا الشمالية. كما أن تأمين طرق الملاحة، ومحاربة الإرهاب كلها قضايا فرضت هذا التطور. وبذلك تطالب اليابان الصين بأن تتصرف كعضو مسؤول في المجتمع الدولي. بحيث تصبح عامل استقرار، ومن ثم فإنها أي اليابان طالبت بزيادة مستوى الحوار الأمني بين الجانبين.⁽²⁾

تسعى اليابان إلى تحقيق تقارب مع الدول الكبرى في آسيا. ولعل إمكانية تحقيق تقارب ياباني - صيني يُعد أحد أشكال المحاور الجديدة التي يحتمل ظهورها في آسيا. وتُعد مساعي اليابان لتحقيق هذا التقارب خطوة مهمة في سبيل إزالة الكثير من المشاكل المعلقة بين شعوب آسيا المجاورة لليابان. وبدون شك فإن التقارب السياسي مع الصين يضيف لليابان قوة سياسية جديدة إلى جانب قوتها الاقتصادية. وأهم ما في هذا التقارب هو محاولة الربط بين القوة الاقتصادية (اليابانية) مع القوة العسكرية (الصينية). ويساعد هذا التقارب الصين أيضاً في دعم سياسة انفتاحها الاقتصادي من أجل تطوير علاقاتها مع اليابان. كما يؤدي من جانب آخر إلى زيادة الاستثمارات اليابانية في الصين. وخاصة في ميادين البترول والتكنولوجيا.⁽³⁾

تسعى اليابان أيضاً نحو تمكين نفوذها حيال بحر الصين الشرقي وما سواه، وذلك لاعتقادها بأنها تُعد من المناطق الإستراتيجية التي تورّد إليها مصادر الطاقة والوقود مما جعلها تمنح الشركات النفطية الحق في التنقيب عن النفط والغاز المحتمل وجودهما فيما يعرف بخط الترسيم في بحر الصين الشرقي، وبالمحصلة النهائية هذا المسار التنافسي يُثير حفيظة الصين في ظل ادعاء اليابان بأنها تمتلك أحقية الأراضي التابعة لكوريا الجنوبية سيما جزيرة دوكو التي تقع شمال غربي جزيرة أوكي اليابانية، وتحاول اليابان تمكين هيمنتها على حدود الإقليم الممتدة مع جوارها الجغرافي.

من هنا نجد أن اليابان تدعم استقلال تايوان عن الصين بشتى الوسائل الدبلوماسية، فضلاً عن الضغط على كوريا الشمالية للتخلي عن أسلحتها النووية التي تقلق أمن المنطقة بأكملها. وبالمحصلة النهائية وجدنا الصين تركز على تطوير قدراتها العسكرية الهجومية والدفاعية معاً من أجل تحقيق

(1) تشي ماو تشن، الاتجاه نحو عالم متعدد الأقطاب: رؤية صينية، السياسة الدولية، العدد (145)، السنة (37)، 2001، ص 62.

(2) عابدين السيد صدقي، اليابان والصين دفاء اقتصادي وبرود سياسي، السياسة الدولية، الأهرام، العدد (183)، المجلد (46)، يناير، 2011، ص 88.

(3) توفيق سعد حقي، النظام الدولي الجديد، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2002، ص 84 ص 85.

أي تحول نوعي على مستوى القوات العسكرية سيما الجوية منها، لتمكين هيمنتها على المجال الجوي في بحر الصين الجنوبي يناظره تمكين هيمنتها البحرية على مياه شرق آسيا من أجل اثبات وجودها التنافسي حيال اليابان، وزيادة تفوقها البحري تحسباً لكل الاحتمالات.⁽¹⁾

إن قضايا الصراع والتنافس حيال مناطق النفوذ التي كانت تشغلها في مرحلة الحرب الباردة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، قد بدأت تتغير شيئاً فشيئاً لا سيما في الشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ بسبب تصاعد وتيرة التنافس التي تقودها القوى الكبرى الصاعدة حالياً مثل الصين وروسيا بالتعاون مع فواعل إقليمية عدة مثل إيران وتركيا والسعودية وما سواها من الدول لتأمين مناطق النفوذ والمصالح التي تدور في فلكها، مع الأخذ بالحسبان الأهمية الإستراتيجية المتزايدة في تخوم تلك المناطق (آسيا الوسطى والمحيط الهادئ وصولاً إلى منطقتي الشرق الأوسط والخليج العربي المتداخلة مع بعضها البعض كامتداد جيواستراتيجي عبر مضائق تايوان وملقا وهرمز وغيرها). ومع تزايد التنافس الصيني - الياباني في الكثير من المناطق الإستراتيجية الحيوية في العالم بدءاً من بحر الصين الجنوبي وصولاً إلى جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط وما سواها، والسبب في ذلك أن هذه القوى ما زالت تعتقر إلى مقومات القوة السياسية المؤثرة التي يمكن من خلالها أن تنفذ إلى مناطق أخرى حيوية من العالم.⁽²⁾

نجد أن هذا المسار التنافسي يُثير حفيظة الصين في ظل ادعاء اليابان بأنها تمتلك أحقية الأراضي التابعة لكوريا الجنوبية سيما جزيرة دوكو التي تقع شمال غربي جزيرة أوكي اليابانية. ليبقى التواجد العسكري الأمريكي في آسيا الوسطى والقوقاز يشكل تهديداً للنفوذ الروسي في المنطقة المتاخمة، لأنها تمثل حلقة الوصل بين قارتي أوروبا وآسيا التي تربط الشمال بالجنوب تارة، والشرق بالغرب تارة أخرى. لتأتي أهمية دول آسيا الوسطى الممتدة من أوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وتركمستان وكازخستان المتجاورة مع الحدود الروسية لتمثل الكتلة الإقليمية المحورية في إطار صراع القوى الكبرى، ناهيك عن مجموعة الدول المطلة على بحر قزوين ومنها جورجيا وأرمينيا وما سواها وهي التي تتمتع بدورها بمصادر الطاقة النفطية التي تجذب أنظار منافسيها الدوليين وحتى الإقليميين حاضراً ومستقبلاً.⁽³⁾

نخلص إلى القول إن اليابان تحاول منافسة الصين للحصول على النفط في منطقة بحر الصين، وتشتد المنافسة على زعامة محيطها الإقليمي، لذلك تتحالف مع الولايات المتحدة من أجل مصالح مشتركة بينهما، فاليابان تستقوي من أجل ردع الصين، والولايات المتحدة تعمل لاحتواء الصين،

(1) يونس مؤيد يونس، أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الإستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية، دار المنهل للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 171 .

(2) أحمد عدنان كاظم الكناني، صراع أم تنافس القوى الكبرى حيال مناطق النفوذ الموازية في الشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ، كلية العلوم سياسية، جامعة بغداد، مقالة نشرت في 2019/7/17، تاريخ الزيارة 2024/6/30 على الموقع الإلكتروني : <https://burathanews.com/arabic/studies>

(3) المصدر السابق.

وفي خضم هذا الصراع في بحر الصين، يبقى التساؤل عن كيفية حماية خطوط الإمداد الطاقوية.

المبحث الثاني: حماية خطوط الإمدادات الطاقوية في بحر الصين الجنوبي

يبرز تأثير تزايد الاحتياجات الطاقوية نتيجة التطورات الاقتصادية في المنطقة عموماً والصين على وجه الخصوص، وذلك نتيجة لأنها تتم في بيئة أمنية متوترة، نظراً لوجود عداوات تاريخية بين العديد من الدول في منطقة بحر الصين، مثل اليابان وعدد كبير من دول المنطقة وعلى رأسها الصين بسبب خلفيات تاريخية، والعداء بين الكوريتين، والماضي المتوتر بين الصين وفيتنام.

تبرز الخلافات الحدودية والمطالبات الإقليمية في عرض مياه بحر الصين الجنوبي والشرقي، وهي الخلافات التي تغذيها التوقعات بشأن غنى مياه تلك المنطقة بالثروات الطاقوية من نبط وغاز، واحتواء المنطقة على قوى اقتصادية لها احتياجات طاقوية كبيرة مثل الصين المستهلك العالمي الثاني للطاقة واليابان المصنفة ثالثاً وكوريا الجنوبية. وكون المنطقة محل أطماع قوى خارجية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تتمركز قطع من البحرية الأمريكية تشرف على حماية خطوط المواصلات البحرية هناك.⁽¹⁾

تقيم الولايات المتحدة علاقات وطيدة مع اليابان وكوريا الجنوبية وباقي دول الآسيان، في المقابل تتميز علاقاتها بالشك وعدم اليقينية مع الصين، ولكن هذه الأخيرة مضطرة للاعتماد إلى حد ما، على القوة البحرية الأمريكية لحماية إمداداتها النفطية القادمة من إفريقيا وأميركا اللاتينية والشرق الأوسط، والتي يمر أغلبها بمضيق ملقا الذي يشكل مأزقاً إستراتيجياً للصين، ما يزيد من حدة المعضلة الأمنية التي تعانيها الصين.

تؤكد مصادر وكالة الطاقة الأمريكية أن المخزونات المؤكدة من النفط في بحر الصين الجنوبي 7.8 مليار برميل، وإنتاج المنطقة من النفط يصل إلى 1.9 مليون برميل يومياً، ومع ذلك تستمر وسائل الإعلام الصينية في وصف بحر الصين الجنوبي بأنه الخليج العربي الثاني وتضع هذه التقديرات على اختلافها في منطقة بحر الصين الجنوبي على قائمة أكثر مناطق العالم الواعدة، من حيث احتياطياتها المؤكدة والمحتملة من النفط والغاز الطبيعي.⁽²⁾

تتكون منطقة بحر الصين الجنوبي من أكثر من 200 جزيرة، ولكن الجزر الرئيسية الأربع التي تتمحور حولها النزاعات، هي جزر «سبراتلي»، وجزر «باراسيل»، وجزر «براتاس»، وقطاع «ماكليسفيلد» وتعتبر قضايا السيادة على جزر «براتاس» وقطاع «ماكسفيلد» أقل حدة وأقل أهمية

(1) دندن عبد القادر، الإستراتيجية الصينية... مصدر سبق ذكره، ص 247.

(2) Tarique Niazi, "The ecology of strategic interests: China's quest for energy security from The Indian Ocean to the South China Sea to The Caspian sea basin". Op. Cit. pp 104-105.

عملياً نظراً لقيمتها المحدودة، ولكن النزاع على «سبراتلي» و«باراسيل» هو ما يلفت الانتباه أكثر.⁽¹⁾

تطالب الفلبين وماليزيا وفيتنام وسلطنة بروناي بالسيادة على مناطق متداخلة من بحر الصين الجنوبي، بينما تؤكد الصين أنها صاحبة حق تاريخي في المنطقة، وترى أن الصينيين القدماء اكتشفوا بحر الصين الجنوبي في القرن الثاني قبل الميلاد، وهذا هو الدليل التاريخي، في رأيها، الذي يمنحها سيادة غير قابلة للجدل على جزر البحر والمياه المحيطة به. وقد أصدرت الصين خريطة حديثة في آب 2023 توضح فيها حدودها الدولية، وتظهر مطالبات بكين الإقليمية بعدد من المناطق الحدودية المتنازع عليها مع دول الجوار، سواء تعلق الأمر بمنطقة بحر جنوب الصين أو المنطقة المتنازع عليها في جبال الهيمالايا مع الهند.

دخلت التوترات مرحلة جديدة في بحر الصين الجنوبي، مع تنقيب الدول المتنازعة عن إمدادات للطاقة على عمق أكبر في المياه محل النزاع، في الوقت الذي تحشد فيه قواتها البحرية وتحالفاتها العسكرية. ويلاحظ أن التوترات المتعلقة بهذه المناطق المتنازع عليها أخذت في التزايد، وأهم مصادر تزايد هذا التوتر هي:⁽²⁾

- الطلب المتزايد على النفط والغاز، من الطبيعي، أن يزيد من حدة تنافس الأطراف المتنازعة على ضمان حقوق الموارد.
- تزايد الادعاءات حول توسيع مدى المياه الإقليمية تحت غطاء اتفاقية الأمم المتحدة حول قانون البحار.
- تصاعد الروح القومية والوطنية التي تزيد من حدة الحساسية بين الحكومات والشعوب، وفي إدراكاتها ورؤيتها للقضايا المتعلقة بالحدود والسيادة.
- تزايد القدرات العسكرية الصينية، والتي تحولت إلى عامل يؤثر على نبرة وحدة الحوار حول الخلافات البحرية الإقليمية.

مع تزايد الاعتقاد بأن جزر سبراتلي تحتوي على مخزونات باطنية محتملة من النفط والغاز الطبيعي. فقد أفاد «تقرير شباب الصين» لعام 1995 بأن جزر سبراتلي هي المفتاح للسيطرة على 10 ملايين طن من النفط، أي أكثر من ثمن المخزونات الصينية المقدرة بـ 78 مليون طن، وخلص

(1) Teshu Singh, **South China Sea: Emerging Security Architecture**. IPCS Special Report, n°132, Institute of Peace and Conflict Studies, New Delhi, August 2012, visit 25/5/2024. In site <https://www.ipcs.org/special-report/china/south-china-sea-emerging-security-architecture>

(2) بدون كاتب، «بحر الصين الجنوبي». تقرير الجزيرة نت، منشور بتاريخ 2012/9/26، تاريخ الزيارة 2024/5/5، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.aljazeera.net/news/pages6/a6cf187-3cca4029-8-a71-8587ec9c7110>

التقرير أخيراً إلى أن منطقة بحر الصين الجنوبي تتجه لأن تكون شرق أوسط آخر.⁽¹⁾

تكتسي مجموعة جزر سبراتلي أهمية بالغة بفضل موقعها، فهي تشغل عملياً وسط بحر الصين الجنوبي، الذي يعتبر خط مواصلات يستعمل من طرف جميع الدول البحرية سواء للعبور العسكري والمناورات أو للتجارة، وتعطي التدفقات والوضعية السياسية في المنطقة الشرقية لآسيا دلالة إضافية للبقاء الدائم للأطراف التي تمتلك مناطق في تلك السلسلة الجزرية، وتصل سلسلة جزر سبراتلي بين المحيط الهندي والمحيط الهادي. وهي بذلك تشكل طريقاً بحرياً رئيسياً، وتحتل وضعية عسكرية إستراتيجية تربط بين إفريقيا وآسيا وأوروبا، والسيطرة على هذه الجزر يمكن أن يعمل كوسيلة للتأثير على نقل النفط في كل من جنوب شرق آسيا وبقية العالم المصنع، لأن امتلاك جزر سبراتلي والسيطرة عليها يمنح صاحب السيادة عليها الحق في المياه والمسطحات المائية المحاذية له، وهكذا تحولت تلك الجزر الصغرى في السلسلة إلى مناطق ذات أهمية إستراتيجية بالغة لمختلف الدول في المنطقة لأن امتلاكها يمكن أن يضيف الشرعية على ادعاءات تلك الدول في المياه المحيطة بتلك الجزر الصغيرة وكل ما تختزنه من ثروات.⁽²⁾

إن الوضعية الأمنية في بحر الصين الجنوبي وبصورة أخص في جزر سبراتلي أصبحت مرهونة بالصين ومناوراتها الأمنية، واستعملت عدداً من الجزر التي تسيطر عليها لحسابات خاصة، ولاستعراض تكتيكات قوة لتأكيد شرعية حيازتها لهذه الجزر، ومن المهم التأكيد على أن الصين هي مركز المنظور الأمني بأكمله في المنطقة، وبقية أصحاب المطالبات عليهم التعامل مع قوة الصين الاقتصادية الكاسحة، وتطورها العسكري، ورغبتها في الهيمنة، بالتزامن مع الحاجة لموازنة المخاطر المتعلقة بانقطاع شحنات النفط، والتكاليف الناجمة عن نشوب أي نزاع.⁽³⁾

وقد دخلت الصين كطرف رئيسي في الصدامات العسكرية التي شهدتها المنطقة، وأخذت التوترات في بحر الصين الجنوبي عموماً وفي جزر سبراتلي خصوصاً في مضيق تايوان وشبه الجزيرة الكورية، بعين الاعتبار في الإستراتيجية الأمنية والعسكرية الصينية، هذا إلى جانب مناطق التوتر التقليدية، وزاد الانتشار العسكري للقوات العسكرية لمختلف الأطراف ذات المطالبات الإقليمية في جزر سبراتلي، ولذلك أصبحت المنطقة أقرب ما يكون إلى حدوث مواجهات مباشرة.⁽⁴⁾

تورطت الصين فعلياً في عدد من حالات الصدام العسكري المسلح مع بعض من الأطراف الأخرى المطالبة بأحقية فرض السيادة على جزر سبراتلي، وخاصة مع كل من فيتنام والفلبين. وقد وقع أول حادث صدام عسكري كبير في آذار 1988. عندما سيطرت القوات البحرية الصينية على ست جزر في قطاع من السلسلة طالما كانت فيتنام تدعي الحق فيه، ومنذ ذلك الحين سيطرت الصين

(1) Niazi Tarique. "The ecology of strategic interests. Op.cit. p. 106 .

(2) عبد القادر دندن، الإستراتيجية الصينية..، مصدر سابق، ص 258 - 259.

(3) المصدر السابق، ص 260.

(4) Singh Teshu. South China Sea: Emerging Security Architecture, Op. Cit.

على عدد من الجزر الأخرى التي تدعي فينتام الحق فيها، وأقامت فيها منشآت عسكرية صغيرة، وتعهدت بكين بأنها ستدافع عن المنطقة بأي مستوى من القوة تراه مناسباً. وكانت تلك أول مرة تجسد فيها الصين اهتمامها عملياً بمنطقة بحر الصين الجنوبي.⁽¹⁾

كما أن السفن الحربية الصينية قد هددت أيضاً قطعاً بحرية تعود لفيتنام في عدة مناسبات عندما انتقلت إلى مناطق التنقيب التي تدعي الصين الحق بها، وفي عام 1994 منعت السفن الصينية الفيتناميين من إعادة منصة حفر صغيرة كانوا قد أدخلوها إلى إحدى جزر سبراتلي.⁽²⁾

بينما كان الاعتقاد السائد في مختلف الأوساط أن الصدمات العسكرية الصينية في جزر سبراتلي ستبقى محصورة مع فيتنام، فاجأت الصين الجميع عندما قامت عام 1995 بالاستيلاء على ما يعرف بـ «رصيف الأذى» (عبارة عن جزيرة صغيرة ومعزولة) التابع للفلبينيين في جزر سبراتلي، وهذا يعتبر المرة الأولى التي تتحدى فيها الصين عسكرياً عضواً في «آسيان» بسبب نزاع حدودي، كما قامت الصين في مطلع العام 1995، بردة فعل استفزازية عندما طردت 35 صياداً فيلبينياً رداً على قيام الفلبينيين بطرد 25 صياداً صينياً قبل عام، هؤلاء حاولوا الاستقرار وإنشاء مركز إيواء لهم في إحدى جزر سبراتلي.⁽³⁾

تبين من خلال مراقبة الجزر أن الصين أنشأت موقعاً عسكرياً على الرصيف، في المقابل طلبت الفلبينيين من الصين سحب قواتها من المنطقة، هذا ما أثار سلسلة من الصدمات البحرية، وخلق أزمة دبلوماسية غيرت المعادلة الإستراتيجية برمتها في بحر الصين الجنوبي. ومن خلال هذه الحادثة تكون الصين قد حذرت من أنها ستمارس «تسامحاً محدوداً جداً تجاه أي اعتداء على السيادة والكرامة الصينية»، وأكدت أن الفلبينيين: «يجب أن تتحمل المسؤولية كاملة لأية عواقب.

أجبرت حادثة «رصيف الأذى» دولاً كثيرة في المنطقة ودولاً أخرى لها مصالح هناك، على إعادة تقييم سياساتها المتعلقة بالصين وبحر الصين الجنوبي، ولذلك يعتقد المحللون الغربيون في وقتها، بأن الصين ستحصر استخداماتها للقوة بنزاعها المستمر مع فيتنام، وأنها ستستخدم الدبلوماسية لحل خلافاتها مع الدول الأخرى في المنطقة، غير أن بكين بدخولها بالقوة إلى منطقة دولة عضو في «آسيان»، إنما أعطت مؤشراً على أنها لن تكون ملزمة بمثل هذه التقييدات، وبالرغم من أن الصين كانت حذرة نسبياً في استخدامها للقوة منذ ذلك الوقت، فقد استمرت في إقامة المراكز العسكرية المتقدمة في جزر سبراتلي، وفي نشر سفنها الحربية في المناطق التي تدعي الحق فيها دول «آسيان»، ولذلك ثمة قليل من الشك بأن الصين تعتبر استخدام القوة العسكرية بمثابة خيار عملي

(1) Minh Pham Quang. “The South China sea issue and its implications: perspective from Vietnam” A paper presented for the 6th Berlin conference on Asia security (BCAS), The U.S and China in regional security: implications for Asia and Europe. Berlin, June 18-19, 2012. p. 5.

(2) مايكل كلير، مرجع سابق، ص 139.

(3) عبد القادر دنن، الإستراتيجية الصينية...، مصدر سابق، ص ص 261 - 262 .

في سعيها لتحقيق المصالح القومية الحيوية.⁽¹⁾

منذ أن أصبحت الحرب الباردة جزءاً من التاريخ مع مطلع التسعينيات تغيّرت السياسة الصينية، بتزايد الاهتمام المعطى لضمان الدخول للخطوط البحرية والثروات الطبيعية في المنطقة، ويسود اعتقاد بين المحللين العسكريين الغربيين، بأن للصين طموحات لتحظى بوضعية مهيمنة في محيطها الإقليمي وقد تلجأ إلى استعمال القوة بهدف:⁽²⁾

- السيطرة على طرق أو خطوط المواصلات البحرية القادمة من الخليج العربي.

- السيطرة على مخزونات النفط في بحر الصين الجنوبي والشرقي.

- السيطرة على مداخل مضيق ملقا وغيره من المضائق.

- إعلان انفصال تايوان واستقلالها عن الصين.

فمع التطورات الإستراتيجية الجديدة بعد نهاية الحرب الباردة، أصبح منظور القيادة الصينية لبحر الصين الجنوبي يركز على ما يحتويه هذا البحر من خطوط مواصلات بحرية، التي باتت تمثل شريان الحياة للاقتصاد الصيني، وعاملاً محدداً في تحقيق الصين لأمنها الطاقوي وبالتالي لأهدافها التنموية والإستراتيجية.⁽³⁾

بعد حوالي عقدين من التحديث والتطوير أصبحت الصين أكبر قوة بحرية في آسيا، وتتوفر على ثلاثة أساطيل هي: أساطيل البحر الشمالي والبحر الجنوبي والبحر الشرقي، وأصبحت الصين تمتلك أكبر أسطول غواصات في آسيا، كما طورت الصواريخ العابرة للقارات، والصواريخ المضادة للسفن، والغواصات وأنظمة الاستطلاع البحري، وإضافة إلى تطويرها لقوتها البحرية انتهجت الصين إستراتيجية أخرى لحماية خطوط مواصلاتها البحرية، تهدف إلى حماية المسطحات المائية التي تمر عبرها إمداداتها النفطية القادمة من الشرق الأوسط وإفريقيا عبر المحيط الهندي وصولاً إلى بحر الصين الجنوبي ومنه إلى الموانئ في المناطق الساحلية الصينية، وتعرف هذه الإستراتيجية باسم «عقد اللؤلؤ». ولأن حماية خطوط المواصلات البحرية وخاصة نقاط الاختناق العديدة التي تتخللها ومضيق ملقا بالخصوص مهمة صعبة ومعقدة، ليس بإمكان الصين القيام بهذا الدور وحدها بل هي بحاجة إلى مساعدة وتنسيق جهود مع جيرانها المطلين على بحر الصين الجنوبي. فقد أبدت الصين استعداداً واهتماماً كبيرين للعمل مع الدول الساحلية المطلية على ذلك البحر للقيام معاً

(1) المصدر السابق، ص 263 .

(2) محمد مكرم بلعاوي، الصين من القوة الناعمة إلى بسط النفوذ، نشرت بتاريخ 2024/9/19، تاريخ الزيارة

2024/11/11، على الموقع الإلكتروني:

<https://www.aljazeera.net/politics/2024/9/19/%>

(3) Zhang Xuegang. "South east Asia and Energy: Gateway to Stability". China Security: Vol 3, No 2 spring 2007, p. 18-19.

بدوريات مشتركة في مضيق ملقا.⁽¹⁾

تخطط الصين على المدى البعيد لإيجاد طرق بديلة لنقل وارداتها من الإمدادات الطاقوية لتتجنب أو على الأقل تقليل اعتمادها على مضيق ملقا، وأحد هذه البدائل التي تشرف عليها الصين التخطيط لحفر قناة في منطقة «كرا إيسيثموس» في جنوب تايلاند، ينتظر منها أن تغير وجه المجال الإستراتيجي الطاقوي الإقليمي، لأن الأرض المستوية التي يبلغ عرضها في حدها الأدنى 50 كلم، والتي ترتبط أساساً بتراب تايلاند وبشكل جزئي ببورما، تعد موقعا مثالياً لإنشاء قناة عالمية يتوقع منها أن تجذب 90% من السفن التي كانت تمر عبر مضيق ملقا نحوها، لأن مرور تلك السفن عبر القناة الجديدة سيوفر نصف الوقود الذي تستهلكه تلك السفن عند مرورها بمضيق ملقا، ولكن تجسيد هذا المشروع قد لا يكون في المستقبل القريب نظراً لعوائق اقتصادية وتقنية، إضافة إلى الاضطرابات المنتشرة بين المجموعات السكانية في جنوب تايلاند.⁽²⁾

تأخذ قضايا الطاقة مكانة محورية حيث أن النمو الاقتصادي السريع وتزايد الهوة بين العرض والطلب الداخلي على الطاقة زاد من أهمية الواردات في هذا المجال، وبعد أن تجاوزت الصين اليابان سنة 2004 من حيث استهلاك الطاقة لتصبح ثاني أكبر مستهلك عالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة للدروس التي تعلمتها من حرب العراق وغيرها من الاضطرابات في مناطق إنتاج الطاقة، مما دفعها للتفكير والعمل جدياً على تنويع مصادر إمداداتها الطاقوية، والحرص على إقامة أفضل العلاقات مع الدول التي تعتبر طرق إمدادات النفط برباً نحو الصين، كما دفعها إلى التفكير ملياً والعمل جدياً على تأمين الطرق البحرية بشتى الوسائل.⁽³⁾

نستج مما تقدم، أن هنالك قضايا مهمة يتنافس عليها العملاقان الآسيويان والتي تأخذ أكثر من دافع في الوقت ذاته. فالسيطرة والتحكم بتفاعلات المنطقة هو غاية ووسيلة في الوقت ذاته، حيث الصين واليابان لكل منهما آلياته التي يمارسها وتجعله يصوغ سياساته من أجل تحقيق أهدافه، وخاصة فيما يتعلق بجانب تأمين مصادر الطاقة لا سيما النفطية منها، ومن أجل ذلك أباحت الصين لنفسها استخدام كافة السياسات التي تؤدي الغرض، عسكرياً أم دبلوماسياً، فقد لوحت باستخدام القوة، بل إنها استخدمتها في النطاق الضيق، وطورت قدراتها العسكرية حتى تفوقت في نطاقها الإقليمي، كل ذلك من أجل تأمين طرق وصول الطاقة إلى أراضيها.

(1) عبد القادر دندن، الإستراتيجية الصينية...، مرجع سابق، ص 275.

(2) المصدر السابق، ص 276.

(3) Xing Guang. "China and Central Asia". In: Roy Allison and Lena Jon- Cheng son (eds). Central Asian security: The new international context. Royal institute of international relations and Brookings institute press. London, Washington D.C. 2001. p. 152

الخاتمة

سعت الصين إلى قيادة آسيا، إلى جانب الهاجس الدائم في تأمين موارد النفط، وعملت على توسيع نفوذها كقوة ناعمة وتأمين توسع مصالحها في المنطقة بشكل طبيعي وبهدوء، ومن أجل ذلك طورت الصين ما أصبح يعرف باسم دبلوماسية الطاقة التي تقوم على تكامل بين الأساليب السياسية والاقتصادية ومن خلال العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف وإطلاق المبادرات وتحسين العلاقات مع دول الجوار بما لا يتعارض ولا يهدد الأمن الصيني، وهذا بالفعل ما حصل عندما رفضت انضمام الهند واليابان إلى مجلس الأمن الموسع باعتبارهما خصمين لدودين لها في آسيا.

أبدت الصين ميلاً إلى استخدام القوة العسكرية أو التلويح بها، لتعزيز ادعاءاتها بشأن أحقيتها في المناطق البحرية المتنازع عليها، في بحر الصين الجنوبي، وبحر الصين الشرقي، اللذين يوجد بهما احتياطات واسعة من النفط والغاز الطبيعي، وتدعي الصين، أحقيتها في مساحات واسعة من المحيط، بهاتين المنطقتين، في مواجهة ادعاءات الدول المجاورة الأخرى وخاصة الهند واليابان.

ترى الصين أحقيتها بالسيطرة على بحر الصين الجنوبي وهذا ما ترفضه معظم الدول المطلة عليه، وقد ازدادت حدة التوتر في المنطقة بعد اكتشاف كميات كبيرة من النفط والغاز في هذا البحر، كما جاء ازدياد الوجود العسكري الأميركي في المنطقة مؤخراً ليزيد من حدة تلك التوترات.

أدى تنامي القوة الاقتصادية الصينية ونجاحها بإزاحة الاقتصاد الياباني واحتلال مكانه على عرش ثاني أكبر اقتصادات العالم منذ العام 2010، وما رافقه من تنامي القوة العسكرية الصينية خاصة البحرية منها خلال السنوات الأخيرة، إلى تغيير واضح في السلوك الدبلوماسي الصيني، الذي كان يتسم بالمرونة ويرفع شعارات الصعود السلمي والانسجام الدولي، ليصبح سلوكاً أكثر صلابة وأكثر حدة تجاه نزاعاتها الحدودية مع معظم جيرانها وخاصة تجاه اليابان.

إن العلاقات الصينية - اليابانية من أهم العلاقات الإستراتيجية في منطقة بحر الصين والمحيط الهادئ، وتوصف بأنها إستراتيجية بسبب تأثيرها السلبي أو الإيجابي على مجمل التفاعلات المحلية في الداخل الصيني والياباني وأيضاً في التفاعلات الإقليمية والدولية، فضلاً عن تأثيرها على منطقة بحر الصين لجهة ازدياد أو خفض التوتر في المنطقة. فالاستقرار في المنطقة ينعكس إيجاباً على اقتصاد الدولتين ويستبعد احتمالات اللجوء إلى القوة وانعكاساتها على الاقتصاديات الناشئة.

لقد توصلنا في الدراسة إلى النتائج والتوصيات التالية:

أولاً: النتائج :

- أدركت الصين أهمية بحر الصين باعتباره ممراً للإمدادات النفطية التي تحتاجها، من أجل الحفاظ على النمو الاقتصادي.

- أطلقت الصين شعار آسيا للأسويين بهدف فرض زعامتها في المنطقة، وهي تتصرف على أنها الأقوى وهذا ما يقلق دول المنطقة، فتسعى لطلب الحماية من الولايات المتحدة.
- تصر الصين على أن النزاعات والخلافات القائمة بين دول المنطقة هي شأن إقليمي، وأن الدول المعنية قادرة على إيجاد الحلول لها بعيداً عن أي تدخل خارجي.
- تأثرت السياسات الصينية بالحاجة إلى النفط ولذلك احتلت الصين عدداً من الجزر وأطلقت استراتيجية عقد اللؤلؤ لتأمين سلامة إمداداتها النفطية.

ثانياً: التوصيات:

- نظراً لتكامل المصالح الاقتصادية وسلاسل الإنتاج والإمداد بين الصين واليابان بشكل عميق، يتعين على الجانبين الالتزام بالمنفعة المتبادلة والتعاون المريح للجانبين.
- يتوجب على الصين ضماناً لليابان، لأنه إذا استمرت الصين في استخدام سياسات خارجية قوية، فلا خيار أمام اليابان سوى تقوية تحالفها مع الولايات المتحدة ومواجهة الصين.
- لا بد من إقامة علاقات جيدة بين الصين واليابان وتعزيز الحوار وبناء شراكات طويلة الأمد تخدم المصالح المشتركة في ظل التحولات الجيوسياسية.

نخلص إلى القول إن العلاقات الصينية-اليابانية تحتاج إلى فرصة حقيقية للطرفين للعمل معاً لتجاوز الخلافات وبناء شراكة استراتيجية تعود بالنفع على البلدين وتساهم في استقرار المنطقة. فقد ركزت الصين منذ البدء بعملية الإصلاح على تدعيم التنمية الاقتصادية في سياستها الخارجية، فضلاً عن دعم استقرار الأوضاع في المناطق المحيطة بها لتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي، فالديناميكية الاقتصادية للمنطقة تعتمد على وجود بيئة جيوسياسية مستقرة تنصف بغياب شامل للصراع أو التوتر العسكري. وهذا سينعكس إيجاباً على منطقة بحر الصين ويفيد كلا البلدين في الحصول على الموارد النفطية من دون المنازعات ويستبعد استعمال القوة. فهل سينجح صناع القرار في البلدين بذلك؟ ما هو تأثير التقارب الصيني الياباني على منطقة بحر الصين؟ وما هو الموقف الأميركي الساعي لاحتواء الصعود الصيني من التقارب بين قوتين اقتصاديتين بحجم الصين واليابان؟ انطلاقاً من ذلك نحن أمام إشكالية « تأثير التقارب الصيني الياباني على السياسة الخارجية الأميركية تجاه دول منطقة بحر الصين ».

المصادر والمراجع

الكتب

أ) باللغة العربية

- 1) حسين فوزي حسن، الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية، بيروت، دار المنهل للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2009.
- 2) حقي توفيق سعد، النظام الدولي الجديد، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2002.
- 3) حمدي عبد الرحمن، أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة.. أي مستقبل؟، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2007.
- 4) دندن عبد القادر، الصعود الصيني والتحدي الطاقوي (الأبعاد والانعكاسات الإقليمية)، مركز الكتاب الأكاديمي، الجزائر، 2016.
- 5) عبد الحي وليد سليم، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 2010-1978، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ط1، 2014.
- 6) عبد المنعم طلعت، إدارة المستقبل (الترتيبات الآسيوية في النظام العالمي الجديد)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1998.
- 7) كابالن روبرت د.، « انتقام الجغرافيا ما تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير»، ترجمة: ايهاب عبد الرحيم علي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2015.
- 8) كلير مايكل، الحروب على الموارد (ترجمة، عدنان حسن)، دار الكتاب العربي، بيروت، 2002.
- 9) مايننج روبرت، أسواق الطاقة الآسيوية: - جغرافية سياسية جديدة، في أسواق الطاقة العالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ط1، 2005.
- 10) مجيد ديارى صالح، بحر الصين الجنوبي (تحليل جيوبوليتيكي)، المركز العربي للأبحاث، بيروت، 2018.
- 11) النقر علي سيد، السياسة الخارجية للصين وعلاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2009.
- 12) هارود روجر، النفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة، ط1، الدار العربية للعلوم. ناشرون، لبنان، 2007.

13) هولمز جيمس، **طريقة الصين في الحرب البحرية: منطوق ماهان وقواعد ماو**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ط1، 2011.

14) يونس مؤيد يونس، **أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الإستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية**، دار المنهل للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

ب) باللغة الأجنبية

15) Cheng Xing Guang. **“China and Central Asia”**. In: Roy Allison and Lena Jonson (eds). Central Asian security: The new international context. Royal institute of international relations and Brookings institute press. London, Washington D.C. 2001.

16) Niazi Tarique, **The ecology of strategic interests: China’s quest for energy security from The Indian Ocean to the South China Sea to The Caspian sea basin**”. (PDF), January 2006.

17) Stanslas Pooja Theresa, **The Spratly Dilemma: External powers and Dispute Resolution Mechanisms**, Warsaw, november 2010 .

الدراسات والأبحاث

أ) باللغة العربية

1. ابتسام محمد العامري، **سياسة الصين الإقليمية وانعكاساتها على النزاع في بحر الصين الجنوبي**، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (79)، 2005.

2. تشي ماو تشن، **الاتجاه نحو عالم متعدد الأقطاب: رؤية صينية**، السياسة الدولية، العدد (145)، السنة (37)، 2001،

3. توفيق سعد حقي، **التنافس الدولي وضمان أمن الطاقة**، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 43، 2011.

4. جاسم حيدر زهير، **الدور الروسي - الصيني المشترك في البحث عن إستراتيجية فاعلة**، مجلة العلوم التراثية والحديثة، بغداد، سنة 2013.

5. حميد هالة خالد، **التوجهات العالمية للصين في القرن الحادي والعشرين**، أفريقيا أنموذجاً، مجلة قضايا سياسية، العددان 27-28، 2012.

6. سليم محمد السيد، واقع ومستقبل التحالفات في آسيا، السياسة الدولية، العدد (183)، السنة السابعة والأربعون، المجلد (46)، يناير، 2011.
7. عابدين السيد صدقي، اليابان والصين دفء اقتصادي وبرود سياسي، السياسة الدولية، الأهرام، العدد (183)، المجلد (46)، يناير، 2011.
8. عبد الناصر وليد محمود، المعادلات الجديدة: تحولات موازين القوى في النظام الدولي، السياسة الدولية، العدد (187) المجلد (47)، يناير 2012.
9. علي محمد جواد، واقع الاقتصاد الصيني في المرحلة الجديدة، نشرة مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (16)، 1997.
10. محمود عبد العزيز غزلان، مقالة بعنوان: الصعود الصيني والآثار المترتبة على نزاعات بحر الصين، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 21، العدد 85، القاهرة، أكتوبر 2020،
11. نادية حلمي، التنافس الإقليمي من منظور الصين، مجلة السياسة الدولية، الأهرام الرقمي، المجلد (46)، العدد 183، السنة السابعة والأربعون، يناير، 2011.

ب) باللغة الأجنبية

12. Pham Quang Minh. "The South China sea issue and its implications: perspective from Vietnam". A paper presented for the 6th Berlin conference on Asia security (BCAS), The U.S and China in regional security: implications for Asia and Europe. Berlin, June 18-19, 2012.
13. Zhang Xuegang. "South east Asia and Energy: Gateway to Stability". China Security: Vol 3, No 2 spring 2007.

الأطروحات والرسائل

- (1) دندن عبد القادر، الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على الاستقرار في محيطها الاقليمي: (آسيا الوسطى - جنوب آسيا - شرق وجنوب شرق آسيا)، أطروحة دكتوراه جامعة باتنة 1، الجزائر، 2014.
- (2) عبد الكريم سري فؤاد، سياسة الصين الاقليمية لضمان أمن الطاقة (آسيا الباسيفيك نموذجاً)، أطروحة دكتوراه، الجزائر، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية العدد 8.
- (3) بتول حسين علوان، مستقبل سياسة الصين الخارجية في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1996.
- (4) الحسين نور احمد عبد، السياسة الإقليمية للصين بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، كلية

العلوم السياسية، جامعة النهريين، 2013.

5) دنيا جواد مطلق، العلاقات اليابانية - الصينية للفترة من 1949-2002، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2002.

مقالات ومواقع إلكترونية

1. أحمد عدنان كاظم الكناني، صراع أم تنافس القوى الكبرى حيال مناطق النفوذ الموازية في الشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ، على الموقع الإلكتروني : <https://burathanews.com/arabic/studies>

2. تقرير بدون كاتب، «بحر الصين الجنوبي». الجزيرة نت، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.aljazeera.net/news/pages6/a6cf187-3cca4029-8-a71-8587ec9c7110>

3. تمارا برو، لماذا أرسلت الصين سفن حربية إلى خليج عدن؟ هل تنخرط في الحرب؟ على الموقع الإلكتروني : <https://www.almayadeen.net/articles>

4. حبيب بدوي، التوتر الصيني - الياباني والتنافس على مصادر الطاقة، /2012 على الموقع الإلكتروني :

<http://www.alitthad.com/paper.php?name=news&file=article&sid.127624=>

5. حسين معلوم، محاور النفط الدولية، هل ترسم خطوط الحروب المقبلة؟ على الموقع الإلكتروني:

<http://www.nashiri.net/articles/politics-and-events--2768/1---v15-2768.html>.

6. شحرور عزت، الصين ونزاعات المحيط الهادئ.. الأسباب والآلات، مقالة نشرت على الموقع الإلكتروني:

<https://studies.aljazeera.net/ar/reports.2012/10/201210191733518887/html>.

7. عبد الرحمن المنصوري، الملفات الساخنة في العلاقات اليابانية الصينية، PDF ، عن الموقع الإلكتروني:

<https://studies.aljazeera.net/ar/issues.2013/02/2013/>

8. عبد الله المدني، النفط الروسي كمحور للتنافس الصيني - الياباني، الحوار المتمدن، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid,49423=>

9. مردان باهر، إستراتيجية امن الطاقة الصينية ودور شركات النفط الوطنية في تحقيق متطلباتها، على الموقع الإلكتروني،

http://www.academia.edu. 2012_..._/6003629/

10. مقالة بدون كاتب، بعنوان: "نقطة اشتعال محتملة لحرب عالمية" .. ماذا يجري في بحر الصين الجنوبي؟ على الموقع الإلكتروني:

<https://www.alhurra.com/arabic-and-international. /2024/05/10/>

11. مقالة بدون كاتب، ترجمة وائل الخطيب، بعنوان: صراع مناطق التنقيب بين الصين واليابان يتخذ بعداً جديداً، على الموقع الإلكتروني:

<https://www.albayan.ae/economy. 2005-07-28-1.91655/>

12. مقالة بدون كاتب، في صحيفة الشرق الأوسط، بعنوان: «عن الصين وانحسار قوة الولايات المتحدة»، على الموقع الإلكتروني: <https://aawsat.com/4821571/>

13. المنصوري عبد الرحمن، الملفات الساخنة في العلاقات اليابانية الصينية، مركز دراسات الجزيرة، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.studies.aljazeera.net/issues. 2013/>

14- Singh Teshu. **South China Sea: Emerging Security Architecture**. IPCS Special Report, n°132, Institute of Peace and Conflict Studies, New Delhi, August 2012, In site: <https://www.ipcs.org/special-report/china/south-china-sea-emerging-security-architecture>

15- Singh Teshu. "**China & Japan: Tensions in East China Sea**". Issue Brief, Institute of peace & conflict studies, 2012. In site: <http://www.ipcs.org/issue-brief/china/china-japan-tensions-in-east-china-sea.198-html>

فهرس المحتويات

المقدمة

الفصل الأول: أبعاد السياسات النفطية في بحر الصين

المبحث الأول : المنازعات الإقليمية البحرية في بحر الصين الجنوبي

المبحث الثاني: الصراع الصيني - الياباني في بحر الصين الشرقي

الفصل الثاني : أمن الطاقة في العلاقات الصينية - اليابانية

المبحث الأول: التنافس الصيني - الياباني لتأمين الاحتياجات النفطية

المبحث الثاني : حماية خطوط الإمدادات الطاقوية في بحر الصين الجنوبي

الخاتمة

أولاً: النتائج

ثانياً: التوصيات

المصادر والمراجع

فهرس المحتويات